



جامعة الأزهر
كلية القرآن الكريم للقراءات وعلومها
بطنطا



اختيار الإمام أحمد بن حنبل في القراءات
من كتاب الكامل للهدلي
جمعا وتوجيها

إعداد

د. محمد أحمد محمد إسماعيل عيسى
مدرس القراءات وعلومها
في كلية القرآن الكريم بطنطا

١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م

اختيار الإمام أحمد بن حنبل في القراءات من كتاب الكامل
للهدلي جمعاً وتوجيهاً

محمد أحمد محمد إسماعيل عيسى

كلية القرآن الكريم للقراءات وعلومها بطنطا جامعة الأزهر الشريف.

الإيميل الجامعي: MohamedIsmail1458.el@azhar.edu.eg

ملخص البحث:

فقد جمع هذا البحث القراءات المعزوة إلى الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله من كتاب الكامل في القراءات للإمام أبي القاسم الهدلي رحمه الله، وهذه القراءات هي التي يصح أن توصف بأنها اختيار الإمام أحمد في القراءات .

وقام الباحث بضبط القراءات ضبطاً تاماً، وتوجيهها توجيهاً وافياً، وتفسير الآية القرآنية أو جزئها الذي وردت فيه القراءة بما يوضح معناها .

وتكون هذا البحث من مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة وفهرس للمصادر والمراجع .

المبحث الأول: اختيار الإمام أحمد بن حنبل من القراءات المتواترة .

المبحث الثاني: اختيار الإمام أحمد بن حنبل من القراءات الشاذة. وتابع الباحث في بحثه المنهج الوصفي، وكانت أهم النتائج التي توصل إليها:

الإمام أحمد بن حنبل من القراء المهرة، له اختيار في القراءات رواه الهدلي في كتابه الكامل .

تنقسم اختيارات الإمام أحمد في القراءات إلى موافق للمتواتر وإلى شاذ خرج عن نطاق المتواتر .

اختيار الإمام أحمد بن حنبل من الاختيارات الشاذة في القراءات .

الكلمات المفتاحية: اختيار - ابن حنبل - القراءات - التوجيه - الشاذة .

The selection of Imam Ahmad Ibn Hanbal in the Qira'at (recitations or readings of the Qur'an) From Al-Kamil Book of Al-Huthali, collected and directed Dr. Mohamed Ahmed Mohamed Ismail Issa Faculty of the Holy Qur'an for Qira'at (readings) and its sciences in Tanta, Al-Azhar University.
E-mail: MohamedIsmail@azhar.edu.eg

Abstract:

companions. Here after.

This research collected the Qira'at (readings) attributed to Imam Ahmad Ibn Hanbal, may Allah have mercy on him, from the Al-Kamil Book Fi Al-Qira'at by Imam Abu Al-Qasim Al-Huthali, may Allah have mercy on him, and these readings are the ones that can be described as the selection of Imam Ahmad in the Qira'at(readings).

The researcher monitored and controlled the Qira'at(readings) completely, gave them an adequate direction, and explained the Qur'anic verse or its part, in which the reading was mentioned, in a way that clarifies its meaning.

This research consists of an introduction, a preface, two chapters, a conclusion, and an index of sources and references.

The first chapter: the selection of Imam Ahmad Ibn Hanbal from the Mutawatir Qira'at(frequent readings).

The second chapter: the selection of Imam Ahmad Ibn Hanbal from the Shath Qira'at(irregular readings).

The researcher followed the descriptive approach in his research, and the most important results he reached are:

- ١- Imam Ahmad Ibn Hanbal is one of the skilled reciters. He has a selection of readings as Al-Huthali narrated in his Al-Kamil Book.
- ٢- Imam Ahmad's selections in the Qira'at(readings) are divided into those that agree with the mutawaatir and those that go outside the scope of the mutawatir.
- ٣- The selection of Imam Ahmad Ibn Hanbal from the Shath (irregular) selections in the Qira'at(readings).

Keywords: selection - Ibn Hanbal - Qira'at (readings) – direction alqiraa'at - alqiraa'at alshaathah.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، أحمدهُ ربي حمداً يوافي نعمك ويكافيء مزيديك، ويليق بجلالك وعظيم سلطانك، وأصلي وأسلم على خاتم أنبيائك ورسلك سيدنا محمد، وعلى آله الأطهار وصحابه الأختيار ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد

فإنَّ القرآن الكريم بقراءاته هو المصدر الأول من مصادر التشريع الإسلامي، وقد اهتمت الأمة الإسلامية بنقله بقراءاته حفظاً في الصدور وكتابة في السطور منذ نزوله على قلب رسول الله ﷺ، وسيستمر هذا الاهتمام إلى أن يرث الله - تعالى - الأرض ومن عليها تحقيقاً لوعده - سبحانه - في قوله: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩].

وعلمُ القراءات من أشرف العلوم قدراً وأعظمها أثراً؛ لتعلقه بالقرآن الكريم من ناحية، ولكون القراءات محور بعض العلوم العربية والإسلامية من ناحية أخرى، فلا يُنكر دورها في اختلاف المفسرين في تفاسيرهم، ولا يخفى أثرها في استنباط الأحكام عند الفقهاء والأصوليين، ولا يُجحد فضلها على النحاة واللغويين .

لذا تسابق علماء الأمة في تحصيل هذا العلم القيم بالإسناد المتصل إلى رسول الله ﷺ، ودونوا ما حصلوه في مؤلفاتهم المنظومة والمنثورة، وقد تفاوتت تلك المؤلفات في عدد ما حوته من قراءات، وما تضمنته من طرقٍ وروايات، ومن تلك المؤلفات كتاب "الكامل في

القراءات" (١) للإمام أبي القاسم الهذلي (٢) (ت: ٤٦٥ هـ).
وقد لاحظت أثناء قراءتي في كتاب "الكامل" أن مؤلفه - رحمه الله - روى فيه اختيارات الأئمة: أبي حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل في القراءات، ورأيتها مادةً خصبةً للبحث، ثم وقفت على بحث بعنوان "الإمام الأعظم أبو حنيفة النعمان والقراءات المنسوبة إليه جمعاً وتوثيقاً وتوجيهاً" إعداد/ د. مصطفى أحمد إسماعيل، وعلى بحث آخر بعنوان "قراءة الإمام الشافعي جمعاً وتوجيهاً" (٣) إعداد/ د. هشام بن سليمان بن محمد الزريري، فقصدت إلى اختيار الإمام أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١ هـ) في القراءات من خلال كتاب "الكامل" للهدلي، ورأيت من الفائدة أن أجمعه مع توجيهه في بحث مستقل.

(١) "الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها" حُقق في رسائل علمية بكلية القرآن الكريم بجامعة الأزهر، وطبع عدة طبعات منها: طبعة جامعة طيبة - المدينة المنورة - ط. الأولى، ١٤٣٦ هـ = ٢٠١٥ م، تح. أ.د. عمر يوسف حمدان، وهو أكثر الكتب إسناداً لطرق النشر، فقد أسند منه الإمام ابن الجزري رحمه الله مائة واثنين وثلاثين طريقاً عن رواة القراء العشرة، قال ابن الجزري: "وألف كتابه الكامل جمع فيه خمسين قراءة عن الأئمة وألفاً وأربعمائة وتسعة وخمسين رواية وطريقاً". ينظر: النشر / ١ / ٣٤.

(٢) يوسف بن علي بن جبارة، أبو القاسم الهذلي - نسبة إلى قبيلة هذيل - السُكري - نسبة إلى سُكرة: في بلاد المغرب (٤٠٣ - ٤٦٥ هـ) قرأ على: أبي علي الأهوازي، وأبي العلاء الواسطي، وغيرهما، وقرأ عليه: أبو العز القلانسي، وغيره. ينظر: غاية النهاية ٢ / ٣٩٧ - ٤٠١.

(٣) نشر في مجلة بحوث كلية الآداب جامعة المنوفية، المجلد ٣٠، العدد ١١٩، سنة ٢٠١٩ م.

وبعد أن استخرتُ الله - عز وجل - شرعتُ في كتابة هذا البحث مستعيناً بالله - تعالى، - متوكلاً عليه، سائلاً إِيَّاهُ أن يجنّبني الزَّلَلَ، وأن يعصمني من الخطأ والخلل، إِنَّهُ وَلِيُّ ذلِكَ والقادر عليه، وهو حسبي ونعم الوكيل.

وقد اتبعت في بحثي المنهج الوصفي بأداتيه الاستقرائية والتحليلية، وسميته:

"اِخْتِيَارُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ فِي الْقِرَاءَاتِ
مِنْ كِتَابِ الْكَامِلِ لِلْهُذَلِيِّ: جَمْعًا وَتَوْجِيهًا"

وَأثَرْتُ استخدام مصطلح الاختيار دون غيره في العنوان؛ لأن الإمام الهذلي استخدمه عند ذكر سنده إلى الإمام أحمد^(١)، ولاقتصار البحث على المواضيع التي نصَّ الإمامُ الهذليُّ على نسبة القراءة فيها إلى الإمام أحمد، ولا يعني هذا انفراد الإمام أحمد بقراءتها، بل وافقه غيره في أكثرها.

الدراسات السابقة:

وقفت على بحث في إحدى وعشرين صفحة جمع القراءات المعزوة إلى الإمام أحمد بن حنبل من كتاب الكامل للهذلي، وعنوانه "الطريق الأمثل لقراءة الإمام أحمد بن حنبل من رواية عبد الله بن أحمد من طريق كتاب الكامل"^(٢) أعدّه د. توفيق إبراهيم ضمرة، وقد

(١) ينظر: الكامل للهذلي ٣/ ٣٩٠، وقال الإمام الجزري في ترجمة الإمام أحمد بن حنبل في غاية النهاية (١/ ١١٢): "وذكر - يعني الهذلي - له في كتابه الكامل اختياراً في القراءة".

(٢) طبعته المكتبة الوطنية، المملكة الأردنية، ط ١: ١٤٣٥ هـ = ٢٠١٤ م.

لاحظت فيه ما يأتي:

١- عنوان البحث غير مناسب لمحتواه؛ لأنه لم يجمع قراءات الإمام أحمد في القرآن الكريم كله، وإنما اقتصر على المواضيع التي عزاها الإمام الهدلي للإمام أحمد.

٢- ذكر الفرق بين وجوه شعبة من الشاطبية وقراءة الإمام أحمد^(١)، ولم يفصل القراءات الموافقة للمتواتر عن الشاذة.

٣- القصور في تقييد القراءات المروية عن الإمام أحمد من حيث الضبط.

٤- مجانية الصواب في ضبط بعض القراءات، وقد نبهت عليها أثناء البحث.

٥- عدم ذكر توجيه القراءات المروية عن الإمام أحمد .

لذا تميز بحثي في مناسبة عنوانه لمحتواه، وفي تقسيمه حيث فصلت القراءات الموافقة للمتواتر عن الشاذة، ونهت على شذوذ القراءة الشاذة، وعزوت القراءات إلى من قرأ بها، وقد ضبطت المواضيع القرائية المعزوة إلى الإمام أحمد ضبطاً تاماً، وصححت ما ورد في البحث السابق من خطأ، وزدت عليه توجيه القراءات المعزوة إلى الإمام أحمد توجيهاً وافياً، وتفسير الآية القرآنية أو بعضها الذي وردت فيه القراءة بما يوضح معناها، وتلك هي غاية علم توجيه القراءات.

(١) ومما ذكره د/ توفيق ضميره في ذلك الفرق بين قراءة الإمام أحمد ووجوه شعبة في البسملة والمدين المتصل والمنفصل، ويرى الباحث أن هذا لا يدخل في اختيار الإمام أحمد من كتاب الكامل للهدلي. ينظر: الطريق الأمثل ص ١١ .

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يكون في: مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، يتبعها فهرس المصادر والمراجع .
 المقدمة: وفيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وعرض خطة البحث.

التمهيد: وفيه الكلام عن الإمام أحمد بن حنبل واختياره في القراءات.
 المبحث الأول: اختيار الإمام أحمد بن حنبل من القراءات الموافقة للمتواتر.

المبحث الثاني: اختيار الإمام أحمد بن حنبل من القراءات الشاذة.
 الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها، وأهم التوصيات.
 والله وليُّ التوفيق

التمهيد

الإمام أحمد بن حنبل واختياره في القراءات

أولاً: ترجمة الإمام أحمد بن حنبل:

اسمه: أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد بن إدريس بن عبد الله بن حيان بن عبد الله بن أنس بن عوف بن قاسط بن مازن ابن ذهل بن شيان بن ثعلبة بن عكابة بن صععب بن علي بن بكر بن وائل.

نسبه: نسب الإمام أحمد بن حنبل إلى ذهل بن شيان، فيقال في نسبه: الذهلي الشيباني المروزي ثم البغدادي، ويصل نسبه إلى جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان، وهذا النسب فيه منقبة كريمة ورتبة عظيمة؛ حيث يلتقى نسبه بالنبي ﷺ في نزار.

كنيته: أبو عبد الله.

مولده ونشأته: ولد الإمام أحمد ببغداد بعد حَمْل أمّه به بمرو في ربيع الأول سنة أربع وستين ومائة من الهجرة، وقد كان أبوه من أجناد مرو، فمات شاباً في عُمُر الثلاثين، وتربّى ولده أحمد يتيماً، وتولّت أمّه رعايته، ووجّهته إلى طلب العلم^(١).

شيوخه: طلب الإمام أحمد العِلْم وهو ابن خمس عشرة سنة، في العام الذي مات فيه مالك وحماد بن زيد، فسمع من: إبراهيم بن سعد قليلا، ومن: هشيم بن بشير فأكثر وجوّد، فعِدَّةُ شيوخه الذين روى

(١) ينظر: طبقات الحنابلة ١/٧، ٨، ٣٤، سير أعلام النبلاء ١١/١٧٧ - ١٧٩، المقصد الأرشد ١/٦٤، ٧٠.

عنهم في "المُسْنَد" مائتان وثمانون ونيّف^(١)، وأكتفي بذكر شيوخه في القراءات، وهم:

١- أبو زكريا يحيى بن آدم (ت: ٢٠٣ هـ).

٢- عبد الرحمن بن قلوفا.

٣- عبيد بن عقيل بن صبيح (ت: ٢٠٧ هـ).

٤- إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير (ت: ١٨٠ هـ)^(٢).

تلاميذه: حدّث عن الإمام أحمد: البخاريّ حديثاً، وحدّث عنه: مسلمٌ وأبو داود بجملته وافرة، وروى أبو داود والنسائيّ والترمذيّ وابن ماجه عن رَجُل عنه.

وحدّث عنه أيضاً: ولداه: صالحٌ وعبدُ الله، وابن عمّه حنبل بن إسحاق، وعليُّ بن المديني، ويحيى بن معين، وأحمد بن أبي الحواري، ومحمد بن يحيى الذهلي، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وغيرهم كثير^(٣).

وروى عنه القراءة عرضاً ابنه عبد الله بن أحمد، ذكر ذلك الهذليّ في كامله، ونقله عنه ابن الجزري في غاية النهاية^(٤).

مكانته وثناء العلماء عليه: الإمام أحمد بن حنبل هو أحد علماء الإسلام المُبرِّزين في الفقه والحديث، فهو صاحب المذهب الحنبلي، الذي هو أحد المذاهب المعتمدة عند أهل السنة، وقد اشتهر - رحمه

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء ١١ / ١٨٠-١٨١.

(٢) ينظر: الكامل للهذلي ٣ / ٣٩١.

(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء ١١ / ١٨١-١٨٣.

(٤) ينظر: الكامل للهذلي ٣ / ٣٩٠، غاية النهاية ١ / ١١٢.

الله - بغزارة علمه وقوة حفظه، وشهد له معاصروه ومن بعدهم بالعلم والفضل، فهو الإمام العابد التقي الورع الزاهد، ومحتته مع القائلين بخلق القرآن شاهدة على عظمته وعلو مكانته، فقد ثبت على الصواب فلم يبرح، وتمسك بالحق فلم يتزحزح، وتحمل الضرب والسجن حتى ظهر الحق وزهق الباطل ﴿إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: ٨١]، ومن ثناء العلماء عليه ما يأتي:-

قال الإمام الشافعي: "أحمد إمام في الحديث، إمام في الفقه، إمام في اللغة، إمام في القرآن، إمام في الزهد، إمام في الورع، إمام في السنة" (١). وقال أبو عبيد القاسم بن سلام: "انتهى العلم إلى أربعة: أحمد بن حنبل، وعلي بن المدني، ويحيى بن معين، وأبي بكر بن أبي شيبة، وكان أحمد أفقهم فيه" (٢).

وقال علي بن المدني: "أعز الله الدين بالصدق يوم الردة، وبأحمد يوم المحنة" (٣).

وقال أبو زرعة الرازي: "كان أحمد يحفظ ألف ألف حديث"، ف قيل له: وما يدريك، قال: ذاكرته فأخذت عليه الأبواب (٤).

وقال عبد الله بن أحمد: "كان أبي يقرأ القرآن في كل أسبوع ختمتين، إحداهما ليلاً والأخرى نهاراً، وقد ختم القرآن في ليلة بمكة

(١) ينظر: المقصد الأرشد ١ / ٦٥.

(٢) طبقات الحنابلة ١ / ١٢.

(٣) سير أعلام النبلاء ١١ / ١٦٩.

(٤) المقصد الأرشد ١ / ٦٦.

مُصَلِّيًا بِهِ" (١).

وقال الإمام الهذلي: "ومنهم الإمام أحمد بن حنبل ضَرِبَ علي القول بخلق القرآن فلم يفعل، وحبس عليه فلم يفعل، فانتَهت السُّنَّة في زمانه إليه، وصار قدوة لمن بعده، حتى رجع صاحب ذلك الوقت عن مذهبه، واندرست أعلام الاعتزال لقوله، وَأَهْلِكَ بِشَرِّ وَاِبْنُ أَبِي دَاوُدَ وَجَهْمٌ بِدَعَائِهِ، وكان مستجاب الدعوة" (٢).

وقال ابن مفلح: "أتت الدنيا فأباها، والرئاسة فنفاها، عُرِضَتْ عليه الأموال، وفُوِّضَتْ إليه الأحوال، وهو يُرَدُّ ذَلِكَ وَيَتَعَفَّفُ، ويقول: أنا أفرح إذا لم يكن عندي شيء، ويقول: إنما هو طعامٌ دون طعام، ولباسٌ دون لباس، وإنما هي أَيَّامٌ قلائل" (٣).

سنده في القراءات من طريق الهذلي: قرأ الإمام الهذلي علي أبي القاسم علي بن محمد الزبيدي الحنبلي (ت: ٤٣٣ هـ)، وقرأ الزبيدي علي أبي بكر أحمد بن جعفر بن مالك (ت: ٣٦٨ هـ) علي عبد الله بن أحمد بن حنبل (ت: ٢٩٠ هـ) علي أبيه، وقرأ الإمام أحمد علي أبي زكريا يحيى بن آدم (ت: ٢٠٣ هـ) وعبد الرحمن بن قلوفا وعبيد بن عقيل (ت: ٢٠٧ هـ) وإسماعيل بن جعفر بن أبي كثير (ت: ١٨٠ هـ)، وقرأ الأربعة بأسانيدهم إلى رسول الله ﷺ (٤).

(١) طبقات الحنابلة ١ / ٢٠.

(٢) الكامل للهذلي ١ / ٢٤٠ - ٢٤١.

(٣) المقصد الأرشد ١ / ٦٧ - ٦٨.

(٤) وهم الإمام الهذلي في إسناده اختيار الإمام أحمد بن حنبل في كتابه الكامل مرتين: الأولى: في اسم شيخه الذي تلقى عنه هذا الاختيار، فسماه حمزة بن

مؤلفاته: أثرى الإمام أحمد بن حنبل المكتبة الإسلامية بعدد من المؤلفات القيّمة، وأكتفى بذكر أهمّها في الجدول الآتي:-

اسم الكتاب	اسم الكتاب	اسم الكتاب
الإيمان	حديث شعبية	مسند الإمام أحمد بن حنبل
التاريخ	الردّ على الزنادقة والجهمية	الناسخ والمنسوخ
التفسير	الفتن	نفي التشبيه

وفاته: توفي الإمام أحمد بن حنبل ببغداد يوم الجمعة لاثنتي عشرة ليلة خلت من ربيع الأول سنة إحدى وأربعين ومائتين من الهجرة عن سبع وسبعين سنة^(١).

ثانياً: اختيار الإمام أحمد في القراءات: قبل أن أتكلّم عن اختيار الإمام أحمد بن حنبل في القراءات لابد أن أذكر تعريف الاختيار في اللغة وفي اصطلاح القراء، وألقي الضّوء على نشأته، وأبيّن شروطه.

الاختيار لغة: مصدرٌ للفعل اختارَ، أو هو اسمٌ للشيء المُختار، ومعناه: الانتقاء والاصطفاء، يُقال: خار الشيءَ خيراً، وخيراً، وخيراً: انتقاه واصطفاه^(٢).

علي الزيدي، وصوابه علي بن محمد الزيدي، والثانية: في اسم من تلقى عنه الزيدي، فسماه عبد الله بن مالك، وصوابه أحمد بن جعفر بن مالك، وقد نبه على هذا ابن الجزري في غاية النهاية (٢/ ٤٠٠) ملتصقاً بالعدو للذهلي، فقال: "وقد وقع له أوهام في أسانيده، وهو معذور في ذلك؛ لأنه ذكر ما لم يذكره غيره، وأكثر القراء لا علم لهم بالأسانيد، فمن تمّ حصل الوهم". ينظر: الكامل ٣/ ٣٩٠-٣٩١.

(١) المقصد الأرشد ١/ ٧٠.

(٢) ينظر: مادة [خ. ي. ر.] في لسان العرب، المعجم الوجيز.

واصطلاحاً: هو أن يَعْمَدَ مَنْ كَانَ أَهْلًا للاختيار إلى القراءات المروية فيختار منها ما هو الرَّاجِحُ عنده، وَيُجَرِّدُ مِنْ ذَلِكَ طَرِيقًا فِي الْقِرَاءَةِ عَلَى حِدَّةٍ^(١).

نشأة الاختيار عند القراء: ترجع نشأة الاختيار في القراءات إلى النصف الثاني من القرن الأول الهجري والنصف الأول من القرن الثاني الهجري، فكل إمام من القراء في تلك الفترة نظر فيما تلقى من حروف قرائية، واختار من بينها قراءته على أساس من مقياس معين انتهجه في الموازنة والاختيار.

فالإمام نافع (ت: ١٦٩ هـ) قرأ على سبعين من التابعين، واختار من قراءته ومروياته عنهم ما اتفق عليه اثنان، وترك ما سواه، وهكذا سائر القراء، فإذا قلنا قراءة فلان، فهذا يعني: اختيار فلان؛ لأنه ما من إمام إلا وقرأ على عدد من الشيوخ، وروى أوجهًا كثيرة، فاختار بعضها وداوم على قراءتها، وأقرأ الناس بها فنسبت إليه^(٢).

يؤيد هذا قول القرطبي: "وهذه القراءات المشهورة هي اختيارات أولئك الأئمة القراء، وذلك أن كل واحد منهم اختار فيما روى وعلم وجهه من القراءات، ما هو الأحسن عنده والأولى، فالتزمه طريقة ورواه وأقرأ به واشتهر عنه وعرف به ونسب إليه، فقليل: حرف نافع، وحرف ابن كثير، ولم يمنع واحد منهم اختيار الآخر ولا أنكره، بل سوغه وجوزه، وكل واحد من هؤلاء السبعة روي عنه اختياران أو أكثر، وكل

(١) ينظر: التبيان " للشیخ طاهر الجزائري " ١٢١، القراءات القرآنية ٢٧.

(٢) ينظر: القراءات القرآنية " للفضلي " ١٠٥، القراءات القرآنية " لقابة " ٢٦٢.

صحيح^(١).

ولم يكن الاختيار قاصراً على القراء السبعة أو العشرة، بل رويت اختيارات عن غيرهم، فقد وجد الكثير من النصوص في كتب علماء القرن الرابع الهجري تفيد أنهم انتهجوا الاختيار، ككتاب التذكرة لأبي الحسن بن غلبون (ت: ٣٩٩ هـ)، والمطالع لكتاب الكشف لمكي بن أبي طالب (ت: ٤٣٧ هـ) يجد هذا المصطلح شائعاً، ولا سيما في نهاية توجيهه لكل قراءة^(٢).

والفرق بين اختيار القراء الأوائل واختيار من تبعوهم أن اختيار القراء الأوائل كالعشرة ومن عاصروهم أو قاربهم كان ينبع من المصادر، واختيار أهل الأداء ممن تأخروا عن أولئك السلف الصالح من القراء كان اختياراً في نطاق حروف القراء السبعة أو العشرة^(٣).

ولا يجوز أن يختار قارئ معاصر مُلِمَّ بالقراءات المتواترة من كل قراءة وجهاً وينسبها إلى نفسه، بل لابد من الالتزام بقراءات الأئمة الذين تواترت قراءاتهم، وقد سئل الإمام ابن مجاهد (ت: ٣٢٤ هـ): لم لا يختار الشيخ لنفسه حرفاً يُحْمَلُ عنه؟ فقال: نحن إلى أن نعمل أنفسنا في حفظ ما مضى عليه أئمتنا أحوج منا إلى اختيار حرف يقرأ به من بعدنا^(٤).

والأولى الحرص على التزام اختيار رضىته الأمة وتعبدت به دهرًا

(١) الجامع لأحكام القرآن ١ / ٤٦.

(٢) ينظر: مصطلحات علم القراءات ٢ / ٨٨٢.

(٣) ينظر: القراءات القرآنية " للفضلي " ١٠٦.

(٤) ينظر: معرفة القراء الكبار ٢ / ٥٣٧.

طويلاً، والبُعدُ عن الاشتغال بأمر قد لا يترتب عليه كبيرُ فائدة، ولا ريب أنَّ أهمَّ ما تُصَرِّفُ له الهِمَمُ العَلِيَّةُ هو التَّدبُّرُ والعملُ، والعاقل من انشغل بما ينفعه وملاً وقته بما يُصْلِحُهُ^(١).

شروط الاختيار: المُلاحظ في التَّعريف الاصطلاحي للاختيار أنه لا بدَّ من توفر شروط محددة في القاريء صاحب الاختيار وفي القراءة المختارة.

فشرط القاريء صاحب الاختيار: أن يكون أهلاً للاختيار، بمعنى أن تتوفر فيه صفات معينة تؤهله لأن يختار من بين المرويات، وأذكر أهم المؤهلات التي يجب توفرها في صاحب الاختيار فيما يأتي:-

١- أن يكون قارئاً ضابطاً عارفاً بأصول القراءة واختلاف القراء.

٢- أن يكون متلقياً للقراءة على وجهها الصحيح عن طريق الرواية والتحمل عن المتقدمين.

٣- أن تكون مروياته في القراءة متعددة، حتى يختار من بينها؛ لأن من يروي رواية واحدة هو ناقل اختيار غيره، وليس بصاحب اختيار.

٤- أن يكون عارفاً باللغة، بصيراً بالعربية، حتى يستطيع أن يختار بناءً على علم، ويوجه اختياره، ويحتج له إن أراد^(٢).

وشرط القراءة المختارة: أن تكون مما رُوِيَ، مع صحة سندها، وموافقتها لرسم المصحف العثماني، وقوة وجهها في العربية، فالاختيار لا مكان فيه للاجتهاد المنفلة من الرواية؛ لأن القراءة سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ،

(١) ينظر: معرفة القراء الكبار ٢/ ٥٣٧.

(٢) ينظر: الاختيار عند القراء ٣٨ - ٣٩.

يأخذها الآخر عن الأول^(١).

وقد تحققت شروط الاختيار للإمام أحمد بن حنبل، فهو قاريء ضابط عارف بأصول القراءة واختلاف القراء، ويدل على ذلك قول عبد الله: "سألت أبي أيُّ القراءة أحبُّ إليك؟ قال: قراءة أهل المدينة، قلت: فإن لم تكن، قال: قراءة عاصم"^(٢).

وقد ذكر الذهلي أنَّ الإمام أحمد تلقى القراءات عن أربعة أئمة: أولهم: يحيى بن آدم الذي قرأ على شعبة عن عاصم، وروى عن الكسائي، وثانيهم: عبد الرحمن بن قلوفا الذي قرأ على حمزة وعلى سليم عنه، وثالثهم: عبيد بن عقيل الذي قرأ على أبي عمرو بن العلاء وغيره، ورابعهم: إسماعيل بن جعفر الذي قرأ على شيبه بن نصاح ونافع وابن وردان وابن جماز^(٣).

ويظهر من هذا أنَّ اختيار الإمام أحمد قائم على التلقي والمشافهة، وأنَّ مروياته في القراءة متعددة، فسندُه في القراءة متصل بستة من القراء العشرة^(٤)، وليس أدلُّ على مهارته في استظهار القرآن الكريم من قول ولده عنه إنَّه كان يختم القرآن كلَّ أسبوعٍ ختمتين، إحداهما ليلاً، والأخرى نهاراً، وأنه ختمه في ليلة في مكة مُصلياً به.

والإمام أحمد عالم باللغة، بصير بالعربية، وقد نقل المروزي أنه

(١) ينظر: الاختيار عند القراء ٣٤ - ٣٥، مصطلحات علم القراءات ٢ / ٨٨٦.

(٢) ينظر: النشر ١ / ٩٣.

(٣) ينظر: الكامل للذهلي ٣ / ٣٩١، غاية النهاية ١ / ١٦٣، ٣٧٦، ٤٩٦، ٣٦٣ / ٢.

(٤) هم نافع وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي وأبو جعفر.

كان لا يلحن في الكلام، ولمَّا نُوْظِرَ بين يدي الخليفة كان يقول: كيف أقول ما لم يُقَلَّ، وذكر أنه كَتَبَ في العربية أكثر مما كتب أبو عمرو بن العلاء^(١).

والقراءات التي اختارها الإمام أحمد، والتي حواها هذا البحث، بلغ عددها تسعا وثلاثين قراءة، منها سبع عشرة قراءة موافقة للمتواتر، ومنها ثنتان وعشرون قراءة شاذة، ولم ينفرد الإمام أحمد إلا في قراءة واحدة منها، وهي قراءته (جبرين) بالنون، لم أجد أحداً قرأ بها غيره، ولا بُدَّ أن يكون قد تلقَّاهَا؛ لأنَّ مثله في ورعه لا يقرأ شيئاً لم يتلقه.

وقد ذكر الإمام ابن تيمية (ت: ٧٢٨ هـ) عن الإمام أحمد أنه كان يستحسن كل ما ثبت عن النبي ﷺ، من غير كراهة لشيء منه، مع علمه بذلك، واختياره للبعض، أو تسويته بين الجميع، كما يُجَوِّزُ القراءة بكل قراءة ثابتة، وإن كان قد اختار بعض القراءة^(٢).

فاختيار الإمام أحمد في القراءات صحيح، من حيث كونه بُنيَ على أسس صحيحة وتحققت فيه شروط الاختيار، لكنه غير مقبول؛ لأنه غير متواتر، ولم تتحقق الصحة والقبول معاً إلا لاختيارات القراء العشرة من رواياتهم وطرقهم المتواترة.

فإذا كان الإمام الهذلي قد ذكر في كامله الإمام أحمد ضمن قراء الكوفة، وبدأ فضائهم بذكر فضائل الإمام عاصم ورواة قراءته، وختم فضائل رواة عاصم بالإمام أحمد بن حنبل، وذكر في إسناد اختيار الإمام

(١) ينظر: المقصد الأرشد ١/ ٦٦ - ٦٧.

(٢) ينظر: مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٢ / ٦٩.

أحمد أنه قرأ على أربعة أئمة^(١)، ليس منهم من يروي عن عاصم غير يحيى بن آدم الذي روى عن شعبة عن عاصم، فهذا يعني أن قراءة الإمام أحمد بن حنبل هي قراءة شيخه يحيى بن آدم، والمواضع التسعة والثلاثون التي حواها هذا البحث - وهي التي خالف فيها الإمام أحمد شيخه المذكور وعزاها للهدلي إلى الإمام أحمد - هي اختيار الإمام أحمد رحمه الله تعالى.

واختيار الإمام أحمد في القراءات من الاختيارات غير المُعَلَّلَة؛ ولعل السبب في هذا أنه يُعَدُّ من القراء الأوائل، فهو من أهل القرنين الثاني والثالث الهجريين، وقد عاصر ثلاثة من القراء العشرة، وهم الكسائي (ت: ١٨٩ هـ)، ويعقوب الحضرمي (ت: ٢٠٥ هـ)، وخلف بن هشام (ت: ٢٢٩ هـ)، بخلاف اختيار القراء المتأخرين كمكي بن أبي طالب (ت: ٤٣٧ هـ) وبرهان الدين الجعبري (ت: ٧٣٢ هـ)، فهي اختيارات معلة .

ويُعدُّ اختيار الإمام أحمد بن حنبل من الاختيارات الشاذة في القراءات، بمعنى أنه لا تجوز القراءة به، وكون كثير من حروف هذا الاختيار موافقة لما تواتر عن بعض القراء العشرة لا يسوغ القراءة به، فهو كاختيار أبي عبيد القاسم بن سلام (ت: ٢٢٤ هـ) وأبي حاتم السجستاني (ت: ٢٤٨ هـ) .

(١) ينظر: الكامل للهدلي ١/ ٢٢٥، وما بعدها، ٣/ ٣٩١ .

المبحث الأول

اختيار الإمام أحمد بن حنبل
من القراءات الموافقة للمتواتر

الموضع الأول: ﴿أَنَّكَ﴾ في قوله تعالى: ﴿يَقُولُ أَأَنْتَ لِمَنْ الْمُصَدِّقِينَ﴾
[الصفات: ٥٢].

قرأ الإمام أحمد بن حنبل ﴿أَنَّكَ﴾ بتحقيق الهمزة الأولى وتسهيل الثانية ومدّة بينهما^(١)، وهي قراءة موافقة للمتواتر^(٢).

التوجيه: أنّ الهمزة المفردة ثقيلة، وتكريرها أعظم استثقلاً، والعرب وكلّ القراء يخففون الهمزة الثانية الساكنة في نحو (ءَادَم) و(أُوتِي) تجنباً للثقل، فكان تخفيفها إذا كانت متحركة أولى؛ لأنّ المتحرك أقوى من الساكن وأثقل، وأيضاً فإن جماعة من العرب والقراء قد خففوا الهمزة المفردة ساكنة ومتحركة، نحو: (يُومِنُ) و(يُؤَاخِذُ) فكان تخفيفها إذا تكررَت أولى وأقْبَس.

والمدّة بين الهمزتين المحققة والمسهلة، وهو ما يعبر عنه عند القراء بالإدخال أو الفصل، فلأنّ الهمزة المخففة بزنة المحققة، ألا ترى أنها تثبت في التقطيع العروضي؟، فلما قدّر بقاء الاستثقال على حاله مع التخفيف، أدخل بينهما ألفاً ليحول بين الهمزتين بحائل يمنع من اجتماعهما^(٣).

(١) ينظر: الكامل للهدلي ٤ / ٣٧٩.

(٢) قرأ بها قالون وأبو عمرو وأبو جعفر. ينظر: الإتحاف ٤٧٢ - ٤٧٣.

(٣) ينظر: الكشف ١ / ٧٣ - ٧٤.

الموضع الثاني: (مُوصِي) في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مُوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٨٢].

قرأ الإمام أحمد بن حنبل (مُوصِي) بسكون الواو وتخفيف الصاد^(١)، وهي قراءة موافقة للمتواتر^(٢).

التوجيه: أنه اسم فاعل من "أوصى"، وقد جاء نحوه في قوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِيكُ﴾ [النساء: ١٢] و﴿تُوصُونَ﴾ [النساء: ١٢]، و"أَوْصَى" و"وَصَّى" لغتان، قال في الكشف: "لكن في التشديد معنى التكرير والتكثير، والقراءتان متكافئتان حسنتان لكل واحدة منهما شاهد قد أُجْمِعَ عليه"^(٣).

المعنى: "﴿فَمَنْ خَافَ﴾ يعني: عَلِمَ ﴿مِنْ مُوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا﴾ الجنف: أن يوصي بجور وهو لا يتعمد الجور، والإثم: أن يوصي بجور وهو يعلم ذلك، ﴿فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ﴾ يعني: بين الموصي له والورثة فلا إثم عليه، والجَنَفُ: الميل عن الحق، يقال: جَنَفَ يَجْنَفُ^(٤).

الموضع الثالث: ﴿عُرْفَةً﴾ في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنِ اعْتَرَفَ عُرْفَةً يَدْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٤٩].

(١) ينظر: الكامل للذهلي ١٠٣ / ٥.

(٢) قرأ بها نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحفص وأبو جعفر. ينظر: المهذب ٨٥ / ١.

(٣) الكشف ٢٨٢ / ١.

(٤) ينظر: تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين ١ / ١٩٩، ويراجع: لسان العرب [ج . ن . ف .] .

قرأ الإمام أحمد بن حنبل (عَرَفَةً) بفتح الغين^(١)، وهي قراءة موافقة موافقة للمتواتر^(٢).

التوجيه: أنه مصدر منصوب، والمفعول به محذوف تقديره: إلا من اغترف ماءً غرفةً، أي: مرّةً واحدةً، يقال: عَرَفَ الماءَ يَغْرِفُهُ وَيَغْرِفُهُ: أخذَه بيده كَاغْتَرَفَهُ، وَالغَرَفَةُ: لِلْمَرَّةِ، وبالکسر: هيئة الغَرْفِ، وبالضم: اسم للمفعول، كَالغَرَاةِ؛ لأنك ما لم تَغْرِفُهُ لَا تُسَمِّيهِ غَرَفَةً^(٣).

والجملة استثناء من قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾ [البقرة: ٢٤٩]، لأنَّ الْمُغْتَرِفَ غَرَفَةً من الشاربين، وإنما أخره عن هذه الجملة، وأتى به بعد جملة ﴿وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ [البقرة: ٢٤٩]؛ ليقع بعد الجملة التي فيها المستثنى منه مع الجملة المؤكدة لها؛ لأنَّ التأكيد شديد الاتصال بالمؤكد، وقد عَلِمَ أن الاستثناء راجع إلى منطوق الأولى ومفهوم الثانية، فإن مفهوم ﴿وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ أن من طعمه ليس منه، ليعلم السامعون أن المغترف غرفة بيده هو كمن لم يشرب منه شيئاً، وأنه ليس دون من لم يشرب في الولاء والقرب، والمقصود من هذا الاستثناء الرخصة للمضطر في بلال ريقه^(٤).

(١) ينظر: الكامل للهدلي / ٥ / ١٤٥.

(٢) قرأ بها نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر. ينظر: الإتحاف / ٢٠٧، المهذب / ١ / ١٠٢.

(٣) ينظر: القاموس المحيط [غ. ر. ف.]، الكشف / ١ / ٣٠٤.

(٤) ينظر: التحرير والتنوير / ٢ / ٤٩٧.

واعترض الجملة الثانية ﴿وَمَنْ لَمْ يَطْعَمَهُ فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ للعناية بها؛ لأنَّ عدم الذُّوق منه رأساً عزيمة والاعتراف رخصة، وبيان حال الأخذ بالعزيمة أهم من بيان الأخذ بالرخصة^(١).

وعن ابن عباس: أن القوم شربوا على قدر يقينهم، فالكفار شربوا شرب الهيم، وشرب العاصي دون ذلك، وانصرف من القوم ستة وسبعون ألفاً، وبقي بعض المؤمنين لم يشرب شيئاً، وأخذ بعضهم الغرقة، فأما من شرب فاشتد به العطش وسقط، وأما من ترك الماء فحسّن حاله، وكان أجلد ممن أخذ الغرقة، وحكمة هذا الامتحان: ليتخلص للجهاد المطيعون المخلصون، إذ لا يقع النصر إلا بهم^(٢).

الموضع الرابع: ﴿نُنَشِّرُهَا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ

كَيْفَ نُنَشِّرُهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩].

قرأ الإمام أحمد بن حنبل (نُنَشِّرُهَا) بالراء وضم النون وكسر الشين^(٣)، وهي قراءة موافقة للمتواتر^(٤).

التوجيه: أنها من النَّشْر بمعنى الإحياء، يقال: نَشَرَ اللهُ المِيتَ يَنْشُرُهُ نَشْراً ونُشُوراً وأنشَرَهُ، فنَشَرَ المِيتَ لا غير: أحياه، قال الأعشى:

(١) روح البيان / ١ / ٣٨٧.

(٢) البحر المديد / ١ / ٢٤٤.

(٣) ينظر: الكامل للذهلي / ٥ / ١٤٩.

(٤) قرأ بها نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب. ينظر: المهذب

حَتَّى يَقُولَ النَّاسُ مِمَّا رَأَوْا * يَا عَجَبًا لِلْمَيِّتِ النَّاشِرِ^(١)

وقد قرأ ابن عباس والحسن البصري (كَيْفَ نَنْشُرُهَا) بفتح النون وضم الشين والراء، وقال الفراء من قرأ (كَيْفَ نَنْشُرُهَا) بضم النون فإنشارها إحيائها، واحتج ابن عباس بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا سَاءَ أَنْشَرُهُ﴾ [عبس: ٢٢] قال: ومن قرأها (نَنْشُرُهَا)، فكأنه يذهب بها إلى النَّشْرِ والطِّيِّ، والوجه أن يقال: أنشر الله الموتى فنشروا هم إذا حيوا، وأنشرهم الله أي: أحياهم، وأنشد الأصمعي لأبي ذؤيب:

لَوْ كَانَ مِدْحَةٌ حَيٍّ أَنْشَرْتُ أَحَدًا * أَحْيَا أَبُو تَكَّ الشَّمَّ الْأَمَادِيحِ^(٢)

قال: وبعض بني الحرث كان به جرب فنشر أي: عاد وحيي، وقال الزجاج يقال: نشرهم الله، أي: بعثهم، كما قال تعالى: ﴿وإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ [المُلْك: ١٥]، وفي الدعاء: "لك المحيا والممات وإليك النشور"^(٣).

قال أبو حيان: "وقرأ الحرميان وأبو عمرو: (نَنْشُرُهَا) بضم النون والراء المهملة، وقرأ ابن عباس والحسن وأبو حيوة وأبان عن عاصم: بفتح النون والراء المهملة، وهما من أَشَرَ وَنَشَرَ بمعنى: أحيَا، ويحتمل نشر أن يكون ضد الطِّيِّ، كأنَّ الموت طَيُّ العظام والأعضاء، وكانَّ جَمَعَ بعضها إلى بعض نَشَرَ"^(٤).

(١) البيت من السريع في ديوان الأعشى الكبير ١٤١، وهو من شواهد: الاشتقاق ٢٤٢، الخصائص ٣ / ٣٢٥، ٣٣٥، لسان العرب [ن. ش. ر.].

(٢) البيت من البسيط لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين ١ / ١١٣، وهو من شواهد: بصائر ذوي التمييز ٥ / ٥٥، تاج العروس [ن. ش. ر.].

(٣) ينظر: لسان العرب [ن. ش. ر.].

(٤) البحر المحيط ٢ / ٣٠٥.

وجملة (كيف ننشرها) حال من ﴿أَلْعِظَامِ﴾، والعامل فيها (انظر)، تقديره: انظر إلى العظام مُحْيَاةً، أو بدل من ﴿أَلْعِظَامِ﴾ على حذف المضاف، والتقدير: انظر إلى حال العظام، ﴿ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا﴾ [البقرة: ٢٥٩] أي: نسترها به كما يُسْتَرُّ الجسد باللباس، وإنما وُحِدَ اللحم مع جمع العظام؛ لأنَّ العظام مُتَفَرِّقَةٌ متعددةٌ صورةً، واللحم مُتَّصِلٌ مُتَّحِدٌ مُشَاهِدَةٌ، ولعلَّ عدم التعرض لكيفية نفخ الروح لما أنها مما لا تقتضي الحكمة بيانه (١).

الموضع الخامس: قوله تعالى: ﴿مُتَّمَّ﴾ [آل عمران: ١٥٧، ١٥٨].
قرأ الإمام أحمد بن حنبل (مُتَّم) بكسر الميم (٢)، وهي قراءة موافقة للمتواتر (٣).

التوجيه: أنه على لغة أهل الحجاز وطِيء في هذا الفعل، وهي مَاتَ يَمَاتُ، على وزن فَعَلَ يَفْعَلُ كَعَلِمَ يَعْلِمُ، بكسر العين في الماضي وفتحها في المستقبل، قال الشاعر:

بُنَيْتِي يَا سَيِّدَةَ الْبَنَاتِ * عِشِّي وَلَا يُؤْمَنُ أَنْ تَمَاتِي (٤)

وعلى هذه اللغة يقال في الماضي المسند إلى التاء أو إحدى أخواتها: "مِتُّ" بالكسر ليس إلا، نُقِلَتْ حركة الواو إلى الفاء بعد

(١) روح البيان / ١ / ٤١٢ .

(٢) ينظر: الكامل للذهلي / ٥ / ٢٠٦ .

(٣) قرأ بها نافع وحمزة والكسائي وخلف. ينظر: الإتحاف / ٢٣٠ .

(٤) البيت من الرجز، ولم أقف على قائله، وهو من شواهد: الخصائص / ١ / ٣٨١، الدر المصون / ١ / ٨٠، ٩٧٠ .

سَلَبِ حَرَكَتِهَا دَلَالَةً عَلَى بِنْيَةِ الْكَلِمَةِ فِي الْأَصْلِ، ثُمَّ حَذَفَتِ الْوَاوُ لِلْسَّاكِنِينَ، كَمَا يُقَالُ فِي خَافَ يَخَافُ: خِفْتُ، وَهَابَ يَهَابُ: هَبْتُ^(١).

الموضع السادس: ﴿وَأَرْجَلَكُمْ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَاعْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجَلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦].

قرأ الإمام أحمد بن حنبل ﴿وَأَرْجَلَكُمْ﴾ بنصب اللام^(٢)، وهي قراءة موافقة للمتواتر^(٣).

التوجيه: أنه عطفه على الوجوه والأيدي، فعاملُ النصب هو ﴿فَاعْسِلُوا﴾، والفرَضُ في الرجلين الغَسْلُ دون المَسْحِ، وهو مذهب الجمهور والكافة من العلماء، وهو الثابت من فعل النبي ﷺ، واللازم من قوله في غير ما حديث، وقد رأى ﷺ قوماً يتوضؤون وأعقابهم تلوح فنادى بأعلى صوته مرتين أو ثلاثاً: "وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ"^(٤)، "النَّارِ"^(٤)، فعطف على ما عمل فيه الغسل، وقوى ذلك أنه لما كانت

(١) ينظر: لسان العرب [م. و. ت.]، الخصائص ١/ ٣٨٠-٣٨١، الكشف ١/ ٣٦٢، الجامع لأحكام القرآن ٤/ ٢٤٧، البحر المحيط ٣/ ١٠٢، الإتحاف ٢٣٠-٢٣١.

(٢) ينظر: الكامل للذهلي ٥/ ٢٦٢.

(٣) قرأ بها نافع وابن عامر وحفص والكسائي ويعقوب. ينظر: الإتحاف ٢٥١.

(٤) حديث متفق عليه، أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء، باب غسل الرجلين ولا يمسح على القدمين ١/ ٤٤، رقم ١٦٣، والإمام مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب وجوب غسل الرجلين بكاملهما ١/ ٢١٤، رقم ٢٤١.

الأرجل محدودة في الآية كان عطفها على ما هو محدود مثلها وهو الأيدي أولى من عطفها على غير محدود، وأيضاً فإنَّ الخفض يقع فيه إشكال، من إيجاب المَسْح أو الغَسْل، فعَطْفُه على الوجوه ونصبه يُخْرِجُ من الإشكال ويُحَقِّقُ الغَسْل الذي أريد به، وهو الفَرَض، وبالنصب قرأ علي بن أبي طالب وغيره من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم^(١).

والفصل بين المعطوف وهو الأرجل والمعطوف عليه وهو الوجوه لمراعاة الترتيب في فرائض الوضوء، فمَسْحُ الرَّؤُوسِ يكون بَعْدَ غَسْلِ الوجوه والأيدي إلى المرافق، وقبل غَسْلِ الأرجل إلى الكعبين، ففي القول الكريم تقديم وتأخير لمراعاة الترتيب، وفي القرآن الكريم من هذا التقديم والتأخير كثير، قال الله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٥] ثم قال: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [المائدة: ٥] وعطف المحصنات على الطيبات، وقال: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا﴾ [طه: ١٢٩]، ثم قال: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾ [طه: ١٢٩] فعطف الأجل على الكلمة وبينهما كلام، والتقدير: فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأرجلكم إلى الكعبين وامسحوا برؤوسكم^(٢).

(١) ينظر: الحجة للفارسي ٣ / ٢١٤ - ٢١٦، الكشف ١ / ٤٠٧، الجامع لأحكام القرآن ٦ / ٩١.

(٢) ينظر: حجة ابن زنجلة ٢٢١، الجامع لأحكام القرآن ٦ / ٩٢ - ٩٣.

ونقل ابن زنجلة عن الزجاج أنه يجوز أن يُقرأ ﴿وَأَرْجَلَكُمْ﴾^(١) بالنصب على معنى "واغسلوا"؛ لأن قوله: ﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ دلَّ على ذلك، وينسق بالغسل على المَسْح كما قال الشاعر:

يَا لَيْتَ بَعْلِكَ قَدْ غَدَا * مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا^(١)

وقراءة ﴿وَأَرْجَلَكُمْ﴾ بالخفض تدل أيضاً على وجوب غسل الأرجل إلى الكعبين في الوضوء؛ لأن الأرجل وإن كانت مخفوضة بالعطف على الرؤوس لقربها إلا أنها مغسولة والرؤوس ممسوحة، وعلى هذا جاءت الأدلة من السنة النبوية، وتحديد الأرجل في الوضوء مثل تحديد الأيدي المغسولة، فالمراد بالمَسْح في قراءة الخفض الغسل، والعرب تقول: تَمَسَّحْتُ للصلاة، أي: توضأت، وقال أبو زيد: المَسْحُ خفيف الغسل، فَمَسَّحُ الأَرْجُلُ مستعملٌ في الغسل نفسه.

ويجوز أن تكون الأرجل في قراءة الخفض معطوفة على الوجوه والأيدي، ولكنها خفضت لمجاورة الرؤوس المجرورة، والخفض بالمجاورة معروف في لغة العرب، ومنه قوله تعالى: ﴿عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ﴾ [هود: ٢٦]، فالأليم صفة العذاب، لكنه أخذ إعراب اليوم للمجاورة، وتقول العرب: هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ، بخفض خرب، وحقُّه الرفع؛ لأنه صفة للجُحْر، لكنه خُفِضَ لمجاورته الضَّبِّ، وبالخفض قرأ أنس بن مالك والحسن والحسين وغيرهم من الصحابة

(١) ينظر: حجة ابن زنجلة ٢٢٢-٢٢٣، والبيت من مجزوء الكامل، وهو لعبد الله بن الزبيري في ديوانه ٣٢، والمعنى: متقلداً سيفاً وحاملاً رمحاً، ونظيره قول الشاعر: علفتها تبناً وماء بارداً، والمعنى: وسقيتها ماءً بارداً.

والتابعين رضي الله عنهم (١).

قال الإمام النووي: "اختلف الناس فيها على مذاهب، فذهب جمع من الفقهاء من أهل الفتوى في الأعصار والأمصار إلى أن الواجب غسل القدمين مع الكعبين، ولا يُجْزِيء مسحهما، ولا يجب المسح مع الغسل، ولم يثبت خلاف هذا عن أحد يعتدُّ به في الإجماع" (٢).

وقال الإمام ابن حجر: "وقد تواترت الأخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم في صفة وضوئه أنه غَسَلَ رجليه، وهو المُبَيَّن لأمر الله...، ولم يثبت عن أحد من الصحابة خلاف ذلك، إلا عن علي وابن عباس وأنس، وقد ثبت عنهم الرجوع عن ذلك" (٣).

وقال الإمام القرطبي: "فترجَّح قول من قال: إنَّ المراد بقراءة الخفض الغَسْل؛ بقراءة النصب التي لا احتمال فيها، وبكثرة الأحاديث الثابتة بالغَسْل، والتَّوَعُّد على تَرْك غَسْلِها في أخبار صحاح لا تُحْصَى كثرة أخرجها الأئمة" (٤).

ونلمح هنا أن قراءة ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ بالخفض تشير إلى ضرورة الاقتصاد وعدم الإسراف في الماء عند غَسْلِ الأَرْجُل في الوضوء؛ لأنَّ

(١) ينظر: الكشف / ١ / ٤٠٦، معالم التنزيل ٢ / ٢٣، الجامع لأحكام القرآن ٦ / ٩٢-٩٣.

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي ٣ / ١٢٩.

(٣) فتح الباري ١ / ٢٦٦.

(٤) الجامع لأحكام القرآن ٦ / ٩٢، ويراجع بقية كلام الإمام القرطبي في بيان أن المراد بقراءة الخفض الغسل لا المسح في تفسيره الجامع ٦ / ٩٤-٩٥.

الأرجل مظنة الإسراف لتعرضها للتُّراب ونحوه^(١).

وحكى الإمام القرطبي قولاً يفيد أن الخفض في الرجلين إنما جاء مُفيداً لمسحهما، لكن إذا كان عليهما خُفَّان، قال: "وتلقينا هذا القيد من رسول الله ﷺ؛ إذ لم يصح عنه أنه مسحَ رجله إلا وعليهما خُفَّان، فبيّن ﷺ بفعله الحال التي تُغسَلُ فيه الرجل والحال التي تُمسحُ فيه، وهذا حسن"^(٢).

قلت: ولا دليل في قراءة الخفض على المسح على الخُفَّين؛ لأنه في الآية الكريمة مُحدَّدٌ بـ ﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ والمسح على الخُفَّين غير مُحدَّدٌ بذلك، لكن المسح عليهما ثابت بالسنة النبوية، قال القرطبي: "وقد أثبت المسح على الخُفَّين عدد كثير من الصحابة وغيرهم، وقد قال الحسن: "حدثني سبعون رجلاً من أصحاب النبي ﷺ أنهم مسحوا على الخُفَّين"^(٣) أ.هـ، فلا ينبغي أن نُحمِّل النصَّ القرآني ما لا يحتمل.

الموضع السابع: ﴿وَالْجُرُوحُ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَكُنِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأَذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ [المائدة: ٤٥].

قرأ الإمام أحمد بن حنبل برفع (الجروح)، والظاهر أنه مخالف لشعبة في هذا اللفظ، وموافق له في نصب (العين) ومعطوفاتها الثلاثة:

(١) ينظر: تفسير البيضاوي ٢ / ١١٧.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٦ / ٩٣.

(٣) المصدر السابق.

(الأَنْفُ وَالْأُذُنُ وَالسِّنُّ) ^(١)، وهي قراءة موافقة للمتواتر ^(٢).

التوجيه: أن نصب (العين) والأسماء الثلاثة بعدها بالعطف على اسم (أَنْ) لفظاً في قوله تعالى: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ والجار والمجرور بعد كل منها خبر لما قبله، وهو من عطف الجمل على الجمل، عطف الاسم على الاسم والخبر على الخبر، نحو: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُوًا قَاعِدٌ.

ورفع (الجروح) على الابتداء والقطع مما قبله، و﴿قِصَاصٌ﴾ خبره، فيكون على القطع مما قبله ليس مما كتب عليهم في التوراة، إنما هو استئناف شريعة لأمة محمد ﷺ، وقد أجمعوا على الرفع على القطع في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٦٨]، ﴿وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [البجائية: ١٩]، فكذلك (الجروح)، وقيل: إنما رُفِعَ بالعطف على موضع (النفس)، لأنَّ محلها رفع، أي: وكتبنا عليهم فيها: النفسُ بالنفس، أي: قلنا لهم: النفسُ بالنفس، وقيل: عطفه على المضمرة المرفوعة الذي في (بالنفس)، أي: أَنَّ النفس مأخوذة هي بالنفس، والرفع في (الجروح) قوي من جهة الإعراب، والنصب قوي من جهة المعنى ^(٣).

وذكر الأشموني أن الوقف على ﴿بِالسِّنِّ﴾ حسن على قراءة من

(١) ينظر: الكامل للذهلي ٥/ ٢٦٧-٢٦٨.

(٢) قرأ بها ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وأبو جعفر. ينظر: الإتحاف ٢٥٣، المهذب ١/ ٢٠٠.

(٣) ينظر: الكشف ١/ ٤٠٩-٤١٠، منار الهدى ١/ ٢١٧، الإتحاف ٢٥٣.

رفع (الجروحُ قصاص)، ثم يتدئ به؛ لأنه غير داخل في معنى ما عملت فيه ﴿أَنَّ﴾، وهي كلها مما كتب عليهم في التوراة، والوقف على ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ كاف مطلقاً سواء نصب (والجروح)، أو رفعها^(١).
الموضع الثامن: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ

الْأَعْمَى﴾ [المائدة: ٩٥].

قرأ الإمام أحمد بن حنبل بعدم تنوين (فَجَزَاءٌ) وخفض لام (مِثْلُ)^(٢)، وهي قراءة موافقة للمتواتر^(٣).

التوجيه: رفع (جَزَاءٌ) في هذه القراءة له ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف تقديره: فعليه جزاء، والثاني: أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: فالواجبُ جزاءً، والثالث: أنه فاعل لفعل محذوف، أي: فيلزمه أو يجب عليه جزاءً^(٤).

و(جَزَاءٌ) مصدر مضاف لمفعوله تخفيفاً، فالأصل: فعليه أن يجزي المقتول من الصيد مثله من النعم، ثم حذف المفعول الأول لدلالة الكلام عليه، وأضيف المصدر إلى المفعول الثاني^(٥).
 وقد أُشْكِلَ وَجْهُ هذه القراءة على البعض، فقال الإمام مكي:

(١) ينظر: منار الهدى ١ / ٢١٨.

(٢) ينظر: الكامل للهدلي ٤ / ٢٦١.

(٣) قرأ بها نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وأبو جعفر. ينظر: الإتحاف ٢٥٦، المهذب ١ / ٢٠٩.

(٤) ينظر: الدر المصون ٤ / ٤٢٠، الإتحاف ٢٥٦.

(٥) ينظر: الدر المصون ٤ / ٤١٩، الإتحاف ٢٥٦.

"وَبُعَدَتِ الإِضَافَةُ فِي المَعْنَى؛ لِأَنَّهُ فِي الحَقِيقَةِ لَيْسَ عَلَيَّ قَاتِلَ الصَّيْدِ جَزَاءً مِثْلَ مَا قَتَلَ، إِنَّمَا عَلَيْهِ جَزَاءُ المَقْتُولِ بِعَيْنِهِ، لَا جَزَاءً مِثْلَهُ؛ لِأَنَّ مِثْلَ المَقْتُولِ مِنَ الصَّيْدِ لَمْ يَقْتُلْهُ، فَيَصِيرُ المَعْنَى عَلَيَّ الإِضَافَةُ: عَلَيْهِ جَزَاءُ مَا لَمْ يَقْتُلْ"^(١).

ثم وَجَّهَ الإمام مكي القراءة بأن العرب تستعمل في إرادة الشيء مثله، يقولون: إني أَكْرِمُ مِثْلَكَ، أي: أَكْرِمُكَ، قال تعالى: ﴿فَإِنَّ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ﴾ [البقرة: ١٣٧]، أي: بما آمنتُم لا بمثله؛ لأنهم إذا آمنوا بمثله لم يؤمنوا، فالمراد بالمِثْلِ الشيء بعينه، قال تعالى: ﴿كَمَنْ مِثْلُهُ فِي الظُّلْمَتِ﴾ [الأنعام: ١٢٢]، أي: كمن هو في الظلمات، والمِثْلُ واحد، ولو كان المعنى على مِثْلٍ وبابه لكان الكافر ليس في الظلمات، إِنَّمَا فِي الظُّلْمَتِ مِثْلُهُ لَا هُوَ، فالتقدير على هذا: فجزاءُ المَقْتُولِ مِنَ الصَّيْدِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ، وَعَلَيْهِ يَصِحُّ مَعْنَى الإِضَافَةِ^(٢).

وما ذكره الإمام مكي يعني به أن (مثل) زائدة، وهذا خلاف الأصل، فتوجيه القراءة بإضافة المصدر إلى مفعوله (مثل) أَوْلَى؛ لِأَنَّ لَهُ فَائِدَةً فقهية، وهي أَنَّ مذهب الإمام أبي حنيفة أن يُقَوِّمَ الصَّيْدَ المَقْتُولَ قِيَمَتَهُ مِنَ الدَّرَاهِمِ، ثُمَّ يَشْتَرِي القَاتِلَ بِقِيَمَتِهِ فِدَاءً مِنَ النِّعَمِ وَيَهْدِيهِ إِلَى

(١) الكشف ١/ ٤١٨، قال الإمام السمين الحلبي: "ولا التفات إلى هذا الاستبعاد، فإن أكثر القراء عليها، وقد أجاب الناس عن ذلك بأجوبة سديدة، لما خفيت على أولئك طعنوا في المتواتر". الدر المصون ٤/ ٤١٩.

(٢) ينظر: الكشف ١/ ٤١٨، ويراجع الحجة للفارسي ٣/ ٢٥٦-٢٥٧، الدر المصون ٤/ ٤١٩-٤٢٠.

الكعبة، واستدل بقراءة (فَجَزَاءٌ مِّثْلٍ) مضافاً، أي: فعليه جزاءٌ مِثْلُهُ، أو جزاءٌ مِثْلِ المقتولِ واجبٌ عليه، ووجه الدليل في هذا أنك إذا أضفته يجب أن يكون المضاف غير المضاف إليه؛ لأنَّ الشيء لا يُضاف إلى نفسه، قال: فيجب أن يكون المِثْلُ غير الجزاء^(١)، وقد اختار الهذلي هذه القراءة، وعلّل ذلك بقوله: "ليكون المثل غير الجزاء"^(٢).

وقول أكثر أهل العلم أن جزاء الدّابة من الصيد نظيره من النّعم، وقال أبو حنيفة: الواجب القيمة، ويجوز فيها المِثْلُ، وقد جعل النبي ﷺ في الضبع كبشاً، وأجمع الصحابة على إيجاب المثل، فقال عمر و عثمان و عليّ و زيد و ابن عباس و معاوية في النعامة بدنة، و حَكَمَ أبو عبيدة وابن عباس في حمار الوحش ببدنة، و حَكَمَ عمر فيه ببقرة، و حَكَمَ عمر و عليّ في الظبي بشاة، فدَلَّ ذلك على أنه ليس المراد القيمة، ولو كان الواجب القيمة لاعتبروا صفة المُتَلَف التي تختلف بها القيمة إما برؤية أو إخبار، ولم يسألوا عن ذلك حال الحُكْم، ولأنّهم حكموا في الحَمَامِ بشاة، ولا يبلغ قيمتها، فليس المراد حقيقة المُمَاطلة، فإنّها لا تتحقق بين النّعم والصيد، لكن أُريدت المُمَاطلة من حيث الصُّورة^(٣).

الموضع التاسع: ﴿يُصْرَفُ﴾ في قوله تعالى: ﴿مَنْ يُصْرَفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ

فَقَدَرَجَمَهُ، وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْمُبِينُ﴾ [الأنعام: ١٦].

(١) ينظر: حجة ابن زنجلة ٢٣٦-٢٣٧، الدر المصون ٤/ ٤١٩-٤٢٠.

(٢) ينظر: الكامل للهذلي ٤/ ٢٦١.

(٣) ينظر: المغني لابن قدامة ٣/ ٥٣٩.

قرأ الإمام أحمد بن حنبل ﴿يُصْرَفُ﴾ بضم الياء وفتح الراء^(١)، وهي قراءة موافقة للمتواتر^(٢).

التوجيه: أنه على بناء الفعل لما لم يُسَمَّ فاعله، فأضمر فيه ذكر العذاب؛ لتقدم ذكره في الآية قبله في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [الأنعام: ١٥]، وأقامه مقام الفاعل، فضمير "العذاب" هو النائب عن الفاعل، والضمير في ﴿عَنْهُ﴾ يعود على ﴿مَنْ﴾، ويشهد لهذه القراءة قوله تعالى: ﴿لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨] أي: في كونه أتى بصيغة اسم المفعول المسند إلى ضمير العذاب المذكور أولاً^(٣).

واختار سيبويه هذه القراءة، وقال: "وكَلَّمَا قَلَّ الإِضْمَارُ فِي الْكَلَامِ كَانَ أَوَّلِي، فأما قراءة من قرأ (مَنْ يَصْرِفُ) بفتح الياء فتقديره: مَنْ يَصْرِفُ اللهُ عَنْهُ الْعَذَابَ، وإذا قُرِئَ ﴿مَنْ يَصْرِفُ عَنْهُ﴾ فتقديره: مَنْ يَصْرِفُ عَنْهُ الْعَذَابُ"^(٤).

قلت: وإنما بُنِيَ الفعل لما لم يُسَمَّ فاعله في هذه القراءة للعلم بالفاعل، فالذي يَصْرِفُ الْعَذَابَ عن من يشاء يوم القيامة هو الله عز

(١) ينظر: الكامل للذهلي ٥ / ٢٨٧.

(٢) قرأ بها نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحفص وأبو جعفر. ينظر: المهذب ١ / ٢١٨.

(٣) ينظر: الكشف ١ / ٤٢٥، الدر المصون ٤ / ٥٦٣، الإتحاف ٢٦١.

(٤) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٦ / ٣٩٧-٣٩٨، ولعل القرطبي أراد قول سيبويه في الكتاب (١ / ٢٥٩): "فكَلَّمَا كَثُرَ الإِضْمَارُ كَانَ أضعف".

وجل، ولا يقدر أحدٌ غيره - تعالى - على صرف هذا العذاب، ونلمح أن العناية انصرفت إلى صَرْفِ العذاب والتعجيل بالمسرة وإعلان الفوز، قال تعالى: ﴿فَمَنْ زُحِرَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾ [آل عمران: ١٨٥].

وقال الشيخ أبو زهرة: "فالضمير في قوله تعالى: ﴿فَقَدَّرَ جَمَهُ﴾ يعود على الله، ولهذا اختار ابن جرير الطبري قراءة البناء للفاعل، إذ يكون الصَّارِفُ الدَّافِعَ للعذاب هو الرحيم، فالنَّسْقُ يكون واضحاً، و ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ من إضافة الوقت إلى الوقت، أي: ذلك في يوم ذلك الوقت، وهو يوم القيامة، وكان ذلك رحمة من الله؛ لأن العذاب يكون عظيماً، وذهاب العذاب ودفعه رحمة، ومع ذلك فهناك الجنَّات التي تجري من تحتها الأنهار، والنعيم المقيم، فالرحمة إيجابية وسلبية، فالسلبية دَفْعُ العذاب، والإيجابية الهداية؛ فإنَّها في ذاتها رحمة، ثم ما يعقبها من جزاء، ثم ما هو فوق ذلك، وهو رضوان الله تعالى، وذلك كله من الرحمة المتنوعة المتعددة، وهو الفوز المُبين الواضح الذي لا يُماري فيه إلا جهول^(١).

الموضع العاشر: ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ

الَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾ [الأنعام: ٩٦].

قرأ الإمام أحمد بن حنبل (وَجَاعِلُ) بصيغة اسم الفاعل المرفوع

(١) زهرة التفاسير ٥/ ٢٤٥٧.

الغير مُتَوَّنٌ وخفض (الليل) ^(١)، وهي قراءة موافقة للمتواتر ^(٢).

التوجيه: أن القراءة بصيغة اسم الفاعل (جَاعِلٌ) على المشاكلة لما قبله في اللفظ، فقبله: ﴿فَالِقُ﴾، فأجروا (جَاعِلُ اللَّيْلِ) على لفظ: ﴿فَالِقُ الْأَصْبَاحِ﴾ الذي تقدمه إذ أتى في سياقه، ويُقَوَّى ذلك أن حُكْمَ الأسماء أن تُعْطَفَ على أسماء مثلها، فكان عَطْفُ "فاعل" على "فاعل" أَوْلَى من عَطْفِ "فعل" على "اسم"، و(الليل) في هذه القراءة مجرور بالإضافة، والقراءتان بمعنى واحد، فـ "جَاعِلٌ" يُقَوَّى به ما قبله، وـ "جَعَلَ" يُقَوَّى به ما بعده ^(٣).

والنصب في ﴿وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ﴾ على تأويل "وَجَعَلَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا"، قال الزجاج: لأنَّ في (جَاعِلٌ) معنى (جَعَلَ)، وبه نُصِبَ ﴿سَكَنًا﴾ ^(٤)، قال أبو عمرو: وَنُصِبَ ﴿وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ﴾ على الإتيان لما قلت: ﴿سَكَنًا﴾ أتبعَتِ النَّصْبَ النَّصْبَ ^(٥).

(١) ينظر: الكامل للهدلي ٥ / ٣٠٤.

(٢) قرأ بها نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب . ينظر: الإتحاف ٢٧٠ .

(٣) ينظر: حجة ابن زنجلة ٢٦٢، الكشف ١ / ٢٤٢ .

(٤) وإنما لم يعمل (جَاعِلٌ) في (سَكَنًا)، وكان العامل فيه فِعْلٌ مقدر دَلَّ عليه (جَاعِلٌ)؛ لأنَّ (جَاعِلٌ) محتمل للمُضِيِّ، والماضي عند البصريين لا يعمل إلا مع أل، خلافاً لبعضهم في منع إعمال المعرف بها، فـ (سَكَنًا) منصوب بفعل دَلَّ عليه (جَاعِلٌ) لما ذُكِرَ، أو به على أن المراد (جَاعِلٌ) مستمرٌّ في الأزمنة المختلفة. ينظر: الإتحاف ٢٧٠ .

(٥) ينظر: حجة ابن زنجلة ٢٦٢ .

وقوله: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا﴾ أي: خالق الضياء والظلام، كما قال في أول السورة: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]، فهو سبحانه يفلق ظلام الليل عن غرّة الصباح، فيضيء الوجود، ويستنير الأفق، ويضمحل الظلام، ويذهب الليل بظلام رواقه، ويجيء النهار بضيائه وإشراقه، فبين تعالى قدرته على خلق الأشياء المتضادة المختلفة الدالة على كمال عظمته وعظيم سلطانه، فذكر أنه ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ﴾ وقابل ذلك بقوله: ﴿وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا﴾، أي: ساجياً مظلماً تسكن فيه الأشياء، وقوله: ﴿وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ حُسْبَانًا﴾ أي: يجريان بحساب مُقَنَّ مُقَدَّر، لا يتغير ولا يضطرب، بل كلُّ منهما له منازل يَسْلُكُهَا في الصيف والشتاء، فيرتب على ذلك اختلاف الليل والنهار طَوَّلاً وقَصْراً، وقوله: ﴿ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ أي: الجميع جار بتقدير العزيز الذي لا يُمَانَعُ ولا يُخَالَفُ، العليم بكلِّ شيء، فلا يَعْزُبُ عن علمه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء، وكثيراً ما يَحْتِمُ اللهُ - تعالى - كلامه بالعزة والعلم بعد ذكر خلق الليل والنهار والشمس والقمر^(١).

الموضع الحادي عشر: قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُنَبِّعَ

أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ﴾ [يونس: ٣٥].

قرأ الإمام أحمد بن حنبل (أَمَّنْ لَا يَهْدَىٰ) بفتح الياء والهاء

(١) ينظر: تفسير القرآن العظيم ٣ / ٣٠٤ - ٣٠٥.

وتشديد الدال^(١)، وهي قراءة موافقة للمتواتر^(٢).

التوجيه: أن أصل هذا الفعل "يَهْتَدِي"، فنُقِلَتْ حركة التاء إلى الهاء، وَقَلِبَتْ التاء دالاً، وَأُدْغِمَتْ الدال في الدال بعدها^(٣).

والقول الكريم في سياق بيان عجز آلهة المشركين، وعدم وجود ما يوجب اتخاذها آلهة مع الله عز وجل، فهي لم تبدأ الخلق، ولم تقدر على إعادة المخلوق بعد فناءه، والله - تعالى - وحده هو القادر على ذلك من غير مُشَارِكٍ وَلَا مُعَاوِنٍ، فكيف يُصْرَفُ هؤلاء المشركون وينحرفون عن عبادة المُتَفَرِّدِ بالابتداء والإعادة إلى عبادة من لا يَخْلُقُ شيئاً وهم يُخْلَقُونَ.

والله - جل شأنه - هو الذي يَهْدِي للحق بالأدلة والبراهين، أو بالإلهام والتوفيق والإعانة إلى سلوك أقوم طريق، وهؤلاء الشُرَكَاء لا يَهْدُونَ أحداً إلى الحق ببيانه وإرشاده، ولا بإلهامه والتوفيق إليه^(٤).

وقد خاطب الله - عز وجل - المشركين بأسلوب الاستفهام التقريري التوبيخي ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ﴾ وهو الله عز وجل ﴿أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ﴾ وَيُفْرَدَ بِالْعِبَادَةِ ﴿أَمْ لَّا يَهْدِي﴾ أي: لا يَهْتَدِي؛ لعجزه وضلاله وعدم علمه، وهم شركاؤهم ﴿إِلَّا أَنْ يَهْدِي﴾ فالأصنام

(١) ينظر: الكامل للذهلي ٥ / ٣٧٨ - ٣٨٠.

(٢) قرأ بها ورش عن نافع وابن كثير وابن عامر وأبو عمرو في أحد وجهيه. ينظر: النشر ١ / ٢١٢.

(٣) ينظر: شرح الهداية ٢ / ٣٤٠.

(٤) ينظر: تفسير السعدي ٣٦٤.

وغيرها من الشُّركاء لا تَهْدِي ولا تَهْتَدِي إِلَّا أَنْ تُهْدَى ﴿ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾ أي شيء جعلكم تَحْكُمُونَ هذا الحُكْمَ الباطل، بصحة عبادة أحد مع الله سبحانه.

الموضع الثاني عشر: ﴿ وَنُفِضَ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ وَنُفِضَ بَعْضَهَا

عَلَى بَعْضٍ فِي الْأَكْلِ ﴾ [الرعد: ٤].

قرأ الإمام أحمد بن حنبل (وَيُفِضُ) بالياء^(١)، وهي قراءة موافقة للمتواتر^(٢).

التوجيه: أنه إخبارٌ عن الله، أي: يُفِضُ اللهُ بعضها على بعض، وقد جرى ابتداء الكلام من أول السورة بقوله: ﴿ اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَوَاتِ ﴾ [الرعد: ٢]، وقوله: ﴿ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ يُفِضُ الْآيَاتِ ﴾ [الرعد: ٢]، وقوله: ﴿ وَهُوَ الَّذِي مَدَّ الْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَواسِيَ ﴾ [الرعد: ٣] وفَعَلَ وفَعَلًا، فالكُلُّ مسند إلى اسم الله، فَرَدُّوا قوله: (وَيُفِضُ) على ما تقدمه من الغيبة، إذ كان في سياقه؛ ليألف نظام الكلام على سياق واحد، ولا فرق بين القراءتين في المعنى^(٣).

ومعنى الآية: ﴿ فِي الْأَرْضِ قَطْعٌ مُتَجَوِّرَةٌ ﴾ [الرعد: ٤] هي الأرض

العُدْبَةُ الطَّيِّبَةُ، تكون مجاورة أرضاً سبخة مالحة ﴿ وَجَنَّتْ مِّنْ أَعْنَابٍ وَزَرَعٌ وَخَيْلٌ صِنَوَانٌ وَعَيْرٌ صِنَوَانٍ ﴾ [الرعد: ٤] الصَّنَوَانُ من النخيل:

(١) ينظر: الكامل للهدلي ٥ / ٤٢١.

(٢) قرأ بها حمزة والكسائي وخلف العاشر. ينظر: الإتحاف ٣٣٨.

(٣) ينظر: حجة ابن زنجلة ٣٧٠، الكشف ١٩ / ٢، الموضح ٢ / ٦٩٩.

النخلتان أو الثلاث من النخلات يكون أصلها واحدٌ ﴿ يُسْقَى بِمَاءٍ وَحِدٍ ﴾ [الرعد: ٤] هو ماء السماء ﴿ وَنُقِضَلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأَكْلِ ﴾ بعضها أطيب من بعض ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ [الرعد: ٤] فيعلمون أن الذي صنع هذا قادرٌ على أن يحيي الموتى^(١).

الموضع الثالث عشر: ﴿ تَسْقَطُ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ وَهَزَيْتَ إِلَيْكَ جِذْعَ

النَّخْلَةِ تَسْقَطُ عَلَيْكَ رُطْبًا جَنِيًّا ﴾ [مريم: ٢٥].

قرأ الإمام أحمد بن حنبل (تَسَاقَطُ) بفتح التاء والسين والقاف مع تخفيف السين^(٢)، وهي قراءة موافقة للمتواتر^(٣).

التوجيه: أن الأصل "تَسَاقَطُ" فحذف إحدى التاءين تخفيفاً،

كما حذف في ﴿ فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى ﴾ [عبس: ٦] ﴿ فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى ﴾

[عبس: ١٠]، والفعل على هذه القراءة لازم، وفاعله مضمَر، أي:

تَسَاقَطَ النخلة أو ثمرتها، و﴿ رُطْبًا ﴾ تمييز أحوال، ونصبه في هذه

القراءة بـ (تَسَاقَطُ) فيه بُعد؛ لأنه مستقبل "تَفَاعَلَ"، وهو في أكثر

أحواله لا يتعدى، وقد أجاز بعض النحويين نصبه في هذه القراءة على

المفعول به، قالوا: لأن "تَسَاقَطُ" مطاوع "سَاقَطُ"، كما أن "تَفَعَّلَ"

مطاوع "فَعَّلَ"، فكما عدَّى "تَفَعَّلَ" في نحو "تَجَرَّعْتَهُ"، كذلك

(١) ينظر: تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين ٢ / ٣٤٥-٣٤٦.

(٢) ينظر: الكامل للهدلي ٥ / ٤٩٧.

(٣) قرأ بها حمزة وحده. ينظر: الإتحاف ٣٧٧، المهذب ٢ / ١١٧.

عَدَى "تَفَاعَلَ" كما عَدَى "فَاعَلَ" (١).

﴿وَهَزَى إِلَيْكَ بِحِذِّ النَّخْلَةِ﴾ يعني: أميليه إليك، والباء للتأكيد، أو افعلي الهَزَّ والإمالة به، أو هَزَّى الثمرة بهَزَّه، والهَزُّ: تحريكٌ بجذْبٍ ودَفْعٍ، ﴿تَسْقُطُ عَلَيْكَ رُطْبًا جَنِيًّا﴾ روي أنها كانت نخلة يابسة، لا رأس لها ولا ثَمَر، وكان الوقت شتاء، فهزتها فجعل الله - تعالى - لها رأساً وخصاً ورطباً، وتسليتها بذلك لما فيه من المعجزات الدالة على براءة ساحتها، فإنَّ مثلها لا يُتَصَوَّرُ لمن يَرْتَكِبُ الفَوَاحِشَ، والمنبهة لمن رآها على أنَّ من قَدَرَ أن يُثْمَرَ النخلة اليابسة في الشتاء قَدَرَ أن يُحَبِّلَهَا من غير رجل (٢).

وقد أخذ العلماء من هذه الآية الكريمة، أن مباشرة الأسباب في طلب الرزق أمرٌ واجب، وأن ذلك لا يُنَافِي التَوَكُّلَ على الله؛ لأنَّ المؤمن يتعاطى الأسباب امتثالاً لأمر ربه مع علمه ويَقِينُهُ أَنَّهُ لا يَقَعُ في مُلْكِهِ - سبحانه - إلا ما يشاءُ ويُرِيدُهُ، وهنا قد أمر الله - تعالى - مريم - على لسان مولودها - بأن تَهْزُ النخلة ليتساقط لها الرُّطْبُ، مع قدرته - سبحانه - على إنزال الرُّطْبِ إليها من غير هزٍّ أو تحريك (٣).

ومن أحسن ما نُظِمَ في ذلك قول الشاعر:

تَوَكَّلْ عَلَى الرَّحْمَنِ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ * وَلَا تَرْتَعْبنَ فِي الْعَجْزِ يَوْمًا عَنِ الطَّلَبِ
أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ قَالَ لِمَرْيَمَ * وَهَزِّي إِلَيْكَ الْحِذَّ يَسْقُطِ الرُّطْبُ

(١) ينظر: حجة ابن زنجلة ٣٤٢-٣٤٣، الكشف ٢ / ٨٨، الإتحاف ٣٧٧.

(٢) ينظر: تفسير البيضاوي ٩ / ٩.

(٣) التفسير الوسيط للإمام الأكبر أ.د. محمد سيد طنطاوي ٩ / ٣٥.

وَلَوْ شَاءَ أَنْ تَجْنِيَهُ مِنْ غَيْرِ هَمْزَةٍ * جَتَّهْهُ وَلَكِنْ كُلُّ شَيْءٍ لَهُ سَبَبٌ^(١)

الموضع الرابع عشر: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ﴾

أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴿ [المؤمنون: ٥٧].

قرأ الإمام أحمد بن حنبل (وَأَنَّ هَذِهِ) بفتح الهمزة وتشديد النون^(٢)، وهي قراءة موافقة للمتواتر^(٣).

التوجيه: لهذه القراءة ثلاثة توجيهات: الأول: على تقدير حذف

لام الجر، والتقدير: "ولأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون" أي: فاتقون لهذا، ف (أَنَّ) في موضع نصب لحذف الخافض، أو في موضع خفض على إعمال الخافض المضمَر، لكثرة حذفه مع (أَنَّ) خاصة، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ أي: "لأن المساجد له فلا تدعوا مع الله أحداً"، والثاني: العطف على قوله تعالى: ﴿إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [المؤمنون: ٥٦]، أي: "إني بما تعملون عليم وبأن هذه أمتكم أمة واحدة"، والثالث: على أن في الكلام حذفاً، تقديره: "واعلموا أن هذه أمتكم"^(٤).

وقد جاءت الآية الكريمة بعد الأمر للرُّسل أن يأكلوا الحلال

(١) الآيات من الطويل، ولم أقف على قائلها، وهي من شواهد: بصائر ذوي التمييز ٦ / ١١٠، المستطرف ٢ / ١٢٧ - ١٢٨.

(٢) ينظر: الكامل للذهلي ٤ / ٣١٩.

(٣) قرأ بها نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب. الإتحاف ٤٠٤.

(٤) ينظر: حجة ابن زنجلة ٤٨٨ - ٤٨٩، الموضح ٢ / ٨٩٦ - ٨٩٧، الدر المصون ٥ / ١٩١.

الطَّيِّبُ وَأَنْ يَعْمَلُوا صَالِحًا بِالِاسْتِقَامَةِ عَلَيَّ مَا تَوَجَّهَ الشَّرِيعَةَ، وَالْمُرَادُ بِالرُّسُلِ: مُحَمَّدٌ ﷺ وَحَدَهُ عَلِيُّ مَذْهَبُ الْعَرَبِ فِي مَخَاطَبَةِ الْوَاحِدِ بِلَفْظِ الْجَمَاعَةِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَرَادَ بِهِ عَيْسَى، وَقِيلَ: أَرَادَ بِهِ جَمِيعَ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ عَلِيمٌ؛ وَلِأَنَّ ﴿هَذِهِ أُمَّتُكُمْ﴾ أَي: مِلَّتُكُمْ وَشَرِيعَتُكُمْ الَّتِي أَنْتُمْ عَلَيْهَا ﴿أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ أَي: مِلَّةً وَاحِدَةً، وَهِيَ الْإِسْلَامُ ﴿وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ أَي: اتَّقُونِي لِهَذَا، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ أَمْرُكُمْ بِمَا أَمَرْتُ بِهِ الْمُرْسَلِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ، فَأَمْرُكُمْ وَاحِدٌ ﴿وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ فَاحْذَرُوا^(١).

الموضع الخامس عشر: ﴿أَلِيمٌ﴾ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رِّجْزٍ أَلِيمٌ﴾ فِي الْمَوْضِعَيْنِ [سَبَأ: ٥، الْجَاثِيَةُ: ١١].

قَرَأَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ﴿أَلِيمٌ﴾ بِالتَّنْوِينِ الْمَضْمُومِ^(٢)، وَهِيَ قِرَاءَةٌ مُوَافِقَةٌ لِلْمَتَوَاتِرِ^(٣).

التوجيه: أَنَّهُ نَعْتُ لـ ﴿عَذَابٌ﴾ عَلَيَّ تَقْدِيرًا: لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ مِنْ رَجْزٍ، قَالَ مَكِّي: "وَفِيهِ بُعْدٌ؛ لِأَنَّ الرَّجْزَ هُوَ الْعَذَابُ، فَيَصِيرُ التَّقْدِيرُ: لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ مِنْ عَذَابٍ، فَهَذَا مَعْنَى غَيْرِ مُتَمَكِّنٍ"^(٤).

(١) ينظر: معالم التنزيل ٥/ ٤٢٠.

(٢) ينظر: الكامل للهدلي ٦/ ١٠٨.

(٣) قرأ بها ابن كثير وحفص ويعقوب. ينظر: الإنحاف ٤٥٧، ٥٠١، المهذب ٢/ ٢٤٥، ٣١٣.

(٤) الكشف ٢/ ٢٠١.

قال السمين الحلبي: "وقد أجيب عما قاله مكّي: بأن الرّجْز مطلق العذاب، فكأنه قيل: لهم هذا الصنف من العذاب من جنس العذاب، وكأنّ أبا البقاء لحظ هذا حيث قال: "وبالرفع صفة لـ ﴿عَذَابٌ﴾، والرّجْز مطلق العذاب"^(١).

والقول بأن الرّجْز هو العذاب أو مطلق العذاب غير دقيق؛ لأن الرّجْز هو: العذاب المُثْقَل المُعْجِز، تأمل: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ وَالْجَرَادَ وَالْقُمَّلَ وَالضَّفَادِعَ وَالْدَّمَ﴾ [الأعراف: ١٣٣]، ﴿وَلَمَّا وَقَعَ عَلَيْهِمُ الرِّجْزُ قَالُوا يَا مُوسَى ادْعُ لَنَا رَبَّكَ﴾ [الأعراف: ١٣٤]، وكلُّ (رِجْز) عذابٍ منزلٌ من السماء فهو من هذا، والمعنى المحوري لمادة [ر. ج. ز.]: ارتعاد (حركة ترددية واهتزاز) عند النهوض أو الحَمْل بسبب الثقل العظيم، كالبعير المُثْقَل يرتعد فخذاه عند القيام، وكذا السحاب يتحرك بِبُطْءٍ وثقل، والقدر الثقيلة لا تُحْمَل إلا بجهد^(٢).

الموضع السادس عشر: ﴿غَشْوَةٌ﴾ قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوْنَهُ

وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عَاقِبَتِهِ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غَشْوَةً﴾ [الجنّات: ٢٣].

قرأ الإمام أحمد بن حنبل (غَشْوَةٌ) بفتح الغين وإسكان الشين وحذف الألف^(٣)، وهي قراءة موافقة للمتواتر^(٤).

التوجيه: الغِشَاوَةُ والغَشْوَةُ لغتان بمعنى الغطاء، قال الفراء: "كان

(١) الدر المصون ٩ / ١٥٢ .

(٢) ينظر: المعجم الاشتقاقي [ر. ج. ز.] ٢ / ٧٧٥-٧٧٦ .

(٣) ينظر: الكامل للهدلي ٦ / ٢٢٢ .

(٤) قرأ بها حمزة والكسائي وخلف العاشر. ينظر: الإتحاف ٥٠٢ .

(غِشَاوَةٌ) اسم، وكان (غَشْوَةٌ) شيء غَشِيَهَا - يعني: الأبصار - في وَقْعَةٍ واحدة، مثل: الرَّجْفَةُ وَالرَّمِيَّةُ^(١).

وشاهد هذه القراءة قول الشاعر:

لَئِنْ كُنْتُ الْبَسْتِنِي غَشْوَةٌ * لَقَدْ كُنْتُ أَصْفَيْتُكَ الْوَدَّ حِينًا^(٢)

معنى الآية: ﴿أَفْرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ﴾ تعجب من حال من ترك متابعة الهدى إلى مطاوعة الهوى، فكأنه عبده، أي: أَنْظَرْتَ فَرَأَيْتَهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ يُتَعَجَّبُ مِنْهُ، وَقُرِئَ "آلِهَةٌ هَوَاهُ"؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمْ كَانَ يَسْتَحْسِنُ حَجْرًا فَيُعْبَدُهُ، فَإِذَا رَأَى أَحْسَنَ مِنْهُ رَفَضَهُ إِلَيْهِ، فَكَأَنَّهُ اتَّخَذَ آلِهَةً شَتَّى ﴿وَأَضَلَّهُ اللَّهُ﴾ وخذله ﴿عَلَىٰ عَالَمٍ﴾ أي: عالمًا بضلاله وتبديله لفطرة الله - تعالى - التي فطر الناس عليها ﴿وَوَخَّمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ﴾ بحيث لا يتأثر بالمواعظ، ولا يتفكر في الآيات والنذر ﴿وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشْوَةً﴾ مانعة عن الاستبصار والاعتبار ﴿فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ﴾ أي: من بعد إضلاله - تعالى - إِيَّاهُ بِمُوجِبِ نَعَامِيهِ عَنِ الْهُدَىٰ، وَتَمَادِيهِ فِي الْغِيِّ ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ أي: أَلَا تُلَاحِظُونَ فَلَا تَذَكَّرُونَ^(٣).

الموضع السابع عشر: ﴿فَسَحَقًا﴾ في قوله تعالى: ﴿فَاعْتَرَفُوا بِذَنبِهِمْ فَسَحَقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك: ١١].

(١) ينظر: معاني القرآن للقراء ٢/ ٣٣٨.

(٢) البيت من المتقارب، ولم أقف على قائله، وهو في: أخلاق الوزيرين ٢٧٧، وفيه: "أَوْطَأْتِنِي غَشْوَةٌ"، وفي: الجامع لأحكام القرآن ١٦/ ١٦٩.

(٣) ينظر: إرشاد العقل السليم ٨/ ٧٣.

قرأ الإمام أحمد بن حنبل ﴿فَسَحَقًا﴾ بضم الحاء، وهو ما عبر عنه الهدلي بالثقليل^(١)، وهي قراءة موافقة للمتواتر^(٢).

التوجيه: سكون الحاء وضمها ﴿فَسَحَقًا﴾ في لغتان، والضم الأصل، والإسكان على التخفيف، فهو كـ "العنق والعنق" و"الطنب والطنب"، وهو مصدر، والأصل فيه الإسحاق؛ لأن معناه: "أسحقهم الله إسحاقاً، ولكن أتى ﴿فَسَحَقًا﴾ على الحذف، ومعناه: "فبعداً لهم"، ومنه قوله تعالى: ﴿مَكَانٍ سَجِيحٍ﴾ [الحج: ٣١] أي: بعيد^(٣). ومعنى سَحَقَ الشيء: دَقَّهُ أَشَدَّ الدَّقِّ / سَهَكَهُ، أي: أَنْعَمَهُ، ويستعمل سَحَقَ في معنى البعد، قال تعالى: ﴿أَوْ تَهْوَى بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَجِيحٍ﴾، وفي معنى الهلاك كما في آية سورة الملك، وفي معنى الدَّقِّ^(٤).

وفي نصب ﴿فَسَحَقًا﴾ وجهان: الأول: أنه مفعول به، أي: ألزمهم الله سحقا، والثاني: أنه منصوب على المصدر، تقديره: سَحَقَهُمُ اللهُ

(١) ينظر: الكامل للهدلي ٥ / ٢٠١، وقد ذكر د/ توفيق ضمرة أن للإمام أحمد في (فسحقا) من كتاب الكامل الوجهين إسكان الحاء وضمها، وقد جانبه الصواب؛ لأن الذي للإمام أحمد في هذا الحرف من الكامل هو ضم الحاء وجهاً واحداً، وقد عبر الهدلي عن ضم الحاء بقوله: "وَتَقَلَّ"، فتصحفت في الطبعة القديمة إلى "ونقل"، وفي آخر الكلام بالوجهين، فظن أن قراءة الإمام أحمد بالوجهين، والصواب أن له الضم فقط.

(٢) قرأ ابن جماز والكسائي وابن وردان بخلفهما بضم الحاء، وقرأ الباقرن بإسكانها، وهو الوجه الثاني للكسائي وابن وردان. ينظر: المهذب ٢ / ٣٧٢.

(٣) ينظر: الكشف ٢ / ٣٢٩.

(٤) ينظر: المعجم الاشتقاقي [س. ح. ق.] ٢ / ٩٩٢-٩٩٣.

سُحِقًا، فناب المصدر عن عامله في الدعاء، نحو: جَدَعًا لَهُ وَعَقْرًا، فلا يجوز إظهار عامله، واختلف النحاة: هل هو مصدر لفعل ثلاثي أم لفعل رباعي جاء على حذف الزوائد؟ فذهب الفارسي والزجاج إلى أنه مصدر "أسحقه الله"، أي: أَبَعَدَهُ، قال الفارسي: فكان القياس إسحاقًا، فجاء المصدر على الحذف، كقوله:

وَإِنْ يَهْلِكَ فَذَلِكَ كَانَ قَدْرِي ^(١).

أي تقديري، والظاهر أنه لا يحتاج لذلك؛ لأنه سُمِعَ: سَحَقَهُ اللهُ ثلاثيًا، وفيه قول الشاعر:

يَجُولُ بِأَطْرَافِ الْبِلَادِ مُعْرَبًا * وَتَسْحَقُهُ رِيحُ الصَّبَا كُلَّ مَسْحَقٍ ^(٢)
والذي يظهر أن الزجاج والفارسي إنما قالا ذلك فيمن يقول من العرب أسحقه الله سُحِقًا ^(٣).

معنى الآية: ﴿فَاعْتَرَفُوا بِذَنبِهِمْ﴾ أي: فأقرؤا بإجرامهم وتكذيبهم للرسل ﴿فَسُحِقًا لِّأَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ أي: فبُعْدًا وهلاكًا لأهل النار، قال ابن كثير: عادوا على أنفسهم بالملامة، وندموا حيث لا تنفعهم الندامة، والجملة دعائية، أي: أبعدهم الله من رحمته وسحقهم سُحِقًا ^(٤).

(١) عجز بيت من الوافر ليزيد بن سنان في فرحة الأديب ١٤٣، وصدرة: "فإن يبرأ فلم أنفث عليه"، وهو من شواهد: الحجة للفارسي ١٢٩/٢، شرح أبيات سيويه ٢/٢٤٩.

(٢) من الطويل لامريء القيس في ديوانه ١٣٠، وهو من شواهد: الجامع لأحكام القرآن ١٨/٢١٣، الباب لابن عادل ١٩/٢٤١، روح المعاني ١٢/٢٩.

(٣) ينظر: الحجة للفارسي ٦/٣٠٧، الدر المصون ١٠/٣٨٤.

(٤) ينظر: صفوة التفاسير ٣/٤١٧-٤١٨، ويراجع: تفسير القرآن العظيم لابن

المبحث الثاني

اختيار الإمام أحمد بن حنبل من القراءات الشاذة

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿جَبْرِيلَ﴾^(١).

قرأ الإمام أحمد بن حنبل (جَبْرِينَ) بكسر الجيم وبالنون في موضع اللام^(٢)، وهي قراءة شاذة مخالفة لخط المصحف، انفرد بها الإمام أحمد، فلم يقرأ بها أحدٌ غيره فيما وقفت عليه من مصادر.

التوجيه: أن (جبريل) اسم الملك الذي كان ينزل على رسول الله ﷺ بالقرآن، فهو ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة؛ لأنه سرياني، وقيل: عبراني، ومعناه: عبد الله، أو عبد الرحمن، أو عبد العزيز^(٣)، وذكر ابن عباس رضي الله عنهما أن "جبر" و"ميكاً" و"إسراف" هي كلها بالأعجمية بمعنى: عبد ومملوك، و"إيل": اسم الله تعالى، ومنه قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه حين سمع سجع مسيلمة: هذا كلام لم يخرج من إل - يعني: من الله - وفي التنزيل: ﴿لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلَّا وَاذِمَّةً﴾ [التوبة: ٨] في أحد التأويلين، فالإل هو الله - عز وجل - أو الرَّحِم، والذمة: العهد^(٤).

وقد تصرفت العرب في هذا الاسم على عادتها في الأسماء

كثير ١٧٨ / ٨ .

(١) البقرة: من الآية ٩٧، ٩٨، التحريم: من الآية ٤ .

(٢) ينظر: الكامل للهدلي ٤ / ٢٣٧ .

(٣) ينظر: تاج العروس [ج . ب . ر] .

(٤) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٢ / ٣٨، فتح القدير ٢ / ٣٨٧-٣٨٨ .

الأعجمية، كما قالوا إبراهيم وإبرهم وإبراهم وإبراهام، ففيه أربع عشرة لغة، أفصحها وأشهرها (جبريل) كقنديل، وفي قراءة الإمام أحمد أبدلت اللام نوناً، وهي لغة بني أسد^(١).

الموضع الثاني: ﴿ غَشَوَةٌ ﴾ قوله تعالى: ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى

سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غَشَوَةٌ ﴾ [البقرة: ٧].

قرأ الإمام أحمد بن حنبل (غَشَوَةٌ) بكسر الغين وإسكان الشين وحذف الألف^(٢)، والظاهر أن قراءته بالرفع؛ لأنَّ صاحب الكامل لم ينص له إلا على حذف الألف، ولم يذكره مع من قرؤوا بالنصب، وهي قراءة شاذة^(٣).

التوجيه: أنها لغة في مصدر غشي، يقال: غَشِيَ على بصره غَشَوَةٌ وِغْشَاوَةٌ بالحركات الثلاث في غَشَيْنِهما، ومعناه: الغطاء، ومنه: "غاشية السيف والسرّج، أي: غطاؤه، فهؤلاء الكفار على أبصارهم غطاء وحجاب، فلا يرون الحق"^(٤).

ولم يُصَرَّف من الغِشَاوَةِ فعل بالواو، فمعناه معنى ما لام فعله ياء، فهو من "غَشِيَ يُغْشِي" بدلالة قولهم: الغشيان، ومعناه: ما غَطَّى

(١) ينظر: تاج العروس [ج . ب . ر .]، جامع البيان للطبري ٢ / ٣٨٩، إعراب القراءات الشواذ ١ / ١٨٩، الجامع لأحكام القرآن ٢ / ٣٧-٣٨، روح المعاني ١ / ٣٣٢.

(٢) ينظر: الكامل للهدلي ٥ / ١٢-١٣.

(٣) من غير نسبة في إعراب القراءات الشواذ ١ / ١١٨.

(٤) ينظر: تاج العروس [غ . ش . ي .]، الكشف والبيان للثعلبي ١ / ١٥١، الهداية إلى بلوغ النهاية ١ / ١٤٩.

الشيء وعلاه فغمره وستره، كقوله تعالى: ﴿فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨]، و﴿إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسُ أَمَنَةً مِّنْهُ﴾ [الأنفال: ١١]، فواوه بدل من الياء، كالجباوة من جبيت^(١).

قال ابن كيسان: "ويجوز غشوة وغشوة، وأجودها غشاوة"^(٢)، كذلك تستعمل العرب في كل ما كان مشتملاً على الشيء، نحو عمامة وكنانة وقلادة وعصابة وغير ذلك"^(٣).

فإذا كانت قراءة (غشوة) بفتح الغين في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ عَلَيَّ بَصَرِيءً غَشَوَةً﴾ [الجاثية: ٢٣]^(٤) قد وُجِّهت بأن شيئاً غشى أبصارهم في دفعة واحدة ومرة واحدة^(٥)، فإن قراءة "غشوة" بكسر الغين هنا يُستشعر منها هيئة هذا الغطاء الكثيف الذي غطى أبصارهم فحجب عنها نور الإيمان^(٦).

والرفع فيه على أنه مبتدأ مؤخر، وخبره الجار والمجرور ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ﴾ قبله، وجاز الابتداء بالنكرة لكون الخبر جار ومجرور

(١) ينظر: الحجة للفارسي ١ / ٣٠٠.

(٢) وهي التي اتفقت عليها طرق القراءات العشرة المتواترة في موضع سورة البقرة.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ١ / ١٩٢، ويراجع: لسان العرب [غ. ش. ١].

(٤) قرأ بها حمزة والكسائي وخلف. ينظر: الإتحاف ٥٠٢.

(٥) ينظر: جامع البيان للطبري ٢٢ / ٧٧.

(٦) المعنى المحوري لمادة [غشو - غشى] هو: تَغَطَّى الشيء بكثيف يعمه. المعجم الاشتقاقي ٣ / ١٦١٨.

متقدم على المبتدأ^(١).

وقال أبو علي الفارسي: "وقراءة الرفع أولي؛ لأنَّ النصب إما أن تَحْمِلَهُ على (خَتَمَ) الظاهر، فيَعْرِضُ في ذلك أَنَّكَ حُلْتَ بين حرف العطف والمعطوف به، وهذا عندنا إنَّما يجوز في الشَّعر، وإما أن تَحْمِلَهُ على فِعْلٍ يدلُّ عليه (خَتَمَ) تقديره: "وَجَعَلَ على أبصارهم"، فيجبيء الكلام من باب: مُتَقَلِّدًا سيفًا ورمحًا، وقول الآخر: عَلَفْتُهَا تَيْنًا وماءً باردًا، ولا تكاد تجد هذا الاستعمال في حال سَعَةِ واختيار، فقراءة الرفع أحسن، وتكون الواو عاطفة جملة على جملة"^(٢).

وقد عطفت الجملة الاسمية على الجملة الفعلية في قراءة الرفع لزيادة التأكيد؛ لأنَّ الفعلية تدلُّ على التَّجَدُّد والحُدُوث، والإسمية تدلُّ على الثبوت، كأنَّ الغشاوة جِبِلِّيَّة فيهم، وفي تقديم الفعلية إشارة إلى أنَّ ذلك قد وَقَعَ وُفِرَغَ منه^(٣).

والجملتان خبريتان تَوُوُل دَلَّالَتُهُمَا إلى معنى واحد، وهو مَنَعُهُم من الإيمان، فليس الحَتْمُ على القلوب والأسماع ولا الغشاوة على الأبصار هنا حقيقة كما توهمه بعضُ المفسرين فيما نقله ابن عطية، بل ذلك جار على طريقة المجاز بأن جَعَلَ قلوبَهُم، أي: عقولَهُم في عدم نفوذ الإيمان والحق والإرشاد إليها، وجَعَلَ أسماعَهُم في استِكَاحِهَا عن سماع الآيات والنُّذُر، وجَعَلَ أعينَهُم في عدم الانتفاع بما تَرَى من

(١) ينظر: اللباب لابن عادل / ١ / ٣٢١، روح المعاني / ١ / ١٣٦.

(٢) ينظر: الحجة للفارسي / ١ / ٣٠٩ - ٣١٢، والنص المنقول هنا هو ما لخصه

أبو حيان في البحر المحيط (١ / ١٧٧) من كلام أبي علي الفارسي .

(٣) ينظر: البحر المحيط / ١ / ١٧٦، روح المعاني / ١ / ١٣٦.

المعجزات والدلائل الكونية، كأنها مختومٌ عليها ومُعشَىٰ دونها^(١).

وقوله: ﴿وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ﴾ معطوف على قوله: ﴿قُلُوبِهِمْ﴾ بإعادة الجار لزيادة التأكيد حتى يكون المعطوف وهو الأسماع مقصوداً بالختم؛ لأنَّ "على" مؤذنة بالمتعلق، فكان ﴿خَتَمَ﴾ كُرَّرَ مرتين، وليس قوله: ﴿وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ﴾ خبراً مقدماً لقوله: ﴿غَشَوَهُ﴾ فيكون: ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَرِهِمْ﴾ معطوفاً عليه؛ لأنَّ الغشاوة تناسب الأبصار لا الأسماع؛ ولأنَّ الختم يُنَاسِبُ الأسماع كما يُنَاسِبُ القلوب، إذ كلاهما يُشَبَّهُ بالوعاء، ويُتَخَيَّلُ فيه معنى الغلق والسدِّ، ألا تَرَىٰ إلى قوله تعالى: ﴿وَحَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاةً﴾ [الجاثية: ٢٣]؛ ولأنَّ تقديم قوله: ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَرِهِمْ﴾ دليلٌ علىَّ أنه هو الخبر؛ لأنَّ التقديم لتصحيح الابتداء بالنكرة، فلو كان قوله: ﴿وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ﴾ هو الخبر لاستغنى بتقديم أحدهما، وأبقى الآخر على الأصل من التأخير، فقيل: وعلى سمعهم غشاوة وعلى أبصارهم^(٢).

وقد أخرج ابن جرير وابن أبي حاتم عن ابن عباس أنه قال في الآية: "الختم على قلوبهم وعلى سمعهم، والغشاوة على أبصارهم"، والوقف على قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ﴾ تام على رفع ﴿غَشَوَهُ﴾^(٣).

(١) ينظر: البحر المحيط ١/١٧٦-١٧٧، التحرير والتنوير ١/٢٥٤-٢٥٥.

(٢) ينظر: التحرير والتنوير ١/٢٥٥، ٢٥٨.

(٣) ينظر: الدر المنثور ١/١٥٥، منار الهدى ١/٥٨.

الموضع الثالث: ﴿فَسَوِّءَ﴾ [في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾] [البقرة: ٧٤].

قرأ الإمام أحمد بن حنبل (قَسَاوَةً) بألف بعد السين المفتوحة، وهي قراءة شاذة^(١).

التوجيه: القساوة مصدر للفعل قَسَى كَالقَسْوَةِ، وهي الصَّلابة في كل شيء، وتأويل القَسْوَةِ في القلب: ذهاب اللين والرحمة والخشوع منه^(٢).

قال الإمام القرطبي: "القَسْوَةُ: الصَّلابة والشَّدة واليبس، وهي عبارة عن خُلُوها - يعني: القلوب - من الإنابة والإذعان لآيات الله تعالى، قال أبو العالية وقتادة وغيرهما: المُرَاد قلوب جميع بني إسرائيل، وقال ابن عباس: المُرَاد قلوب ورثة القتيل؛ لأنَّهم حين حَيَّي وأخبر بقاتله وعاد إلى موته أنكروا قتلَه، وقالوا: كَذَبَ، بعد ما رأوا هذه الآية العظمى، فلم يكونوا قط أعمى قلوباً، ولا أشدَّ تكذيباً لنبیهم منهم عند ذلك"^(٣).

والآية تويخ وتقريع لبني إسرائيل، فقد شبه الله - عز وجل - قلوبهم القاسية بالحجارة، ولم يشبهها بالحديد؛ لأنه قابل للين، فإنه

(١) قراءة أبي حيوة وابن مقسم وأحمد بن حنبل ويزيد بن قطيب، وغيرهم. ينظر: شواذ القراءات للكرمانى ٦٦، الكامل للذهلي ٥ / ٤٥.

(٢) ينظر: لسان العرب [ق. س. ١].

(٣) الجامع لأحكام القرآن ١ / ٤٦٢ - ٤٦٣.

يلين بالتأثر، وقد لان لداود عليه السلام، والحجارة لا تلين قط^(١).
 وإنما لم يقل سبحانه: "أقسى" لما في "أشد" من المبالغة
 والدلالة على اشتداد القسوتين واشتغال المفضل على زيادة، و"أو"
 عند أهل العربية للشك، والله - جل ذكره - غير جائز في خبره الشك،
 ولكنه خبر منه عن قلوبهم القاسية، أنها عند أصحابها الذين كذبوا
 بالحق بعد ما رأوا العظيم من آيات الله وعند من عرف شأنهم
 كالحجارة قسوة أو أشد من الحجارة^(٢).

وقيل: إن "أو" هنا للإبهام على المخاطب، كما في قوله تعالى:
 ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ آلٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصفات: ١٤٧]، وكقول أبي
 الأسود الدؤلي:

أَحِبُّ مُحَمَّدًا حُبًّا شَدِيدًا * وَعَبَّاسًا وَحَمَزَةَ أَوْ عَلِيًّا
 فَإِنْ يَكُ حُبُّهُمْ رَشْدًا أُصِيبُهُ * وَلَسْتُ بِمُخْطِئٍ إِنْ كَانَ عَيًّا^(٣)
 قالوا: ولا شك أن أبا الأسود لم يكن شاكًا في أن حُبَّ من سَمِّي
 رَشْدًا، ولكنه أبهم على من خاطبه به، وقد ذكِرَ عن أبي الأسود أنه لما
 قال هذه الأبيات قيل له: شككت! فقال: كلا والله! ثم انتزع بقول الله
 عز وجل: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَّ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤]،

(١) ينظر: تفسير القرآن للسماعي ١ / ٩٥ .

(٢) ينظر: جامع البيان للطبري ٢ / ٢٣٥ .

(٣) البيتان من الوافر لأبي الأسود في ديوانه ٢٩٣، وفيه "وَحَمَزَةَ وَالْوَصِيًّا"،
 و"وَفِيهِمْ أَسْوَةٌ إِنْ كَانَ عَيًّا".

فقال: "أَوْ كَانَ شَاكًّا مِنْ أَخْبَرَ بِهَذَا فِي الْهَادِي مِنَ الضَّلَالِ"^(١).

وقيل: "أو" في قوله: ﴿أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾، بمعنى، وأشدُّ قَسْوَةً، كما قال تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تُطْعَمُنَّ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كُفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤] بمعنى: وكُفُورًا، وكما قال جرير:

نَالَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا * كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ^(٢).

ثم ذكَّره الله - عز وجل - بما رآوه من الرَّحمة الموجودة في الحجارة، فقال سبحانه: ﴿وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشْقُقُ فَيُخْرِجُ مِنْهُ الْمَاءَ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٤] عندما ضَرَبَ موسى الحجر بالعصا فانفجرت منه العيون، وذلك مَثَلٌ حَسِيٌّ شَهِدُوهُ، فَالرَّحمة تصيب الحجارة فيتفجَّر منها الأنهار، ويخرج منها الماء، ولكن قلوبكم إذا قَسَتْ لا يصيبها لين ولا رحمة ولا تخشع أبداً، والله - سبحانه وتعالى - نَزَلَ عليكم التوراة، وأعطاكم من فضله ورحمته وستره ومغفرته الكثير، كان المفروض أن تلين قلوبكم لذكر الله^(٣).

والفرق بين تَفَجَّر الأنهار من الحجارة وبين تشققها ليخرج منها

(١) جامع البيان للطبري ٢/ ٢٣٥ - ٢٣٦.

(٢) جامع البيان للطبري ٢/ ٢٣٦، والبيت من البسيط لجرير في ديوانه ١/ ٤١٦، والمراد: نال الخلافة وكانت له قدراً، فالشاهد فيه: استعمال "أو" بمعنى "و"، والبيت من شواهد: العقد الفريد ١/ ٣٢٧، خزنة الأدب ١١/ ٧٣.

(٣) ينظر: تفسير الشعراوي ١/ ٤٠٣.

الماء، عندما تتفجّر الحجارة يخرج منها الماء، نحن نذهب إلى مكان الماء لنأخذ حاجتنا، ولكن عندما تتفجّر منها الأنهار فالماء هو الذي يأتي إلينا ونحن في أماكننا، وفرق بين عطاء تذهب إليه وعطاء يأتي إليك^(١).

أما هبوط الحجر من خشية الله، فذلك حَدَثَ عندما تجلّى الله للجبل فجعله دكّا، قال تعالى: ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، فالحق - سبحانه - يُذَكِّرُهُمْ كيف أن الجبل حين تجلّى الله - عز وجل - له هبط وانهار من خشيته جلّ شأنه^(٢).

وَذُيِّلَتِ الآية بقوله تعالى: ﴿ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [البقرة: ٧٤]، وهو خطاب للمكذّبين بآيات الله، والجاحدين بنبوة رسوله محمد ﷺ، والمتقولين عليه الأباطيل من بني إسرائيل وأحبار اليهود، أن الله ليس بغافل عما تعملون من أعمالكم الخبيثة، وأفعالكم الرديئة، ولكنه مُحْصِيهَا عَلَيْكُمْ، فمُجَازِيكُمْ بِهَا فِي الآخرة، أو مُعَاقِبِكُمْ بِهَا فِي الدنيا^(٣).

الموضع الرابع: ﴿ ثُمَّ أَضْطَرُّهُ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمْتِعْهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ ﴾ [البقرة: ٢٦].
قرأ الإمام أحمد بن حنبل (ثُمَّ أَضْطَرُّهُ) بهمزة قطع مفتوحة وكسر

(١) ينظر: المصدر السابق.

(٢) ينظر: تفسير الشعراوي ١/٤٠٣-٤٠٤.

(٣) ينظر: جامع البيان للطبري ٢/٢٤٣.

الطاء من غير إدغام، وهي قراءة شاذة^(١).

التوجيه: أن أصل هذا الفعل (أَضْطَرُّهُ) براءين مكسورة فمضمومة، أُدْغِمَتِ الرَّاءُ الْأُولَى فِي الرَّاءِ الثَّانِيَةِ بَعْدَ سَلْبِ حَرَكَتِهَا وَنَقَلَهَا إِلَى الطَّاءِ قَبْلَهَا، فَصَارَتْ (أَضْطَرُّهُ)، وَكَانَتْ طَاوَهُ فِي الْأَصْلِ تَاءَ الْاِفْتِعَالِ، فَأُبْدِلَتْ طَاءٌ لَوْقُوعِهَا بَعْدَ الضَّادِ، وَبَكَسَرَ الطَّاءَ قَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ فِي ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ﴾^(٢) وَ﴿إِلَّا مَا أَضْطَرَّرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٩]، غَيْرَ أَنَّ الهمزة فِي قِرَاءَتِهِ هَمْزَةٌ وَصَلٌ، وَيُبْدَأُ بِهَا لَهُ مِضمومة^(٣).

وفاعل (قال) هو الله عز وجل، والمعنى: أن سيدنا إبراهيم عليه السلام دعا لمكة المكرمة بأن يجعلها الله بلداً يأمنُ فيه أهله، وخصَّ في دعائه من آمن من أهلها أن يرزقهم الله - عز وجل - من الثمرات؛ لأنه كان بواد غير ذي زرع، قال الله - تعالى - له: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَأُمْتِعْهُ قَلِيلًا﴾ أي: سأرزق الكافر أيضاً قليلاً إلى مُنتَهَى أَجَلِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - وَعَدَ الرِّزْقَ لِلخَلْقِ كَافَّةً مُؤْمِنِهِمْ وَكَافِرِهِمْ، وَإِنَّمَا قَيَّدَ بِالْقِلَّةِ؛ لِأَنَّ مَتَاعَ الدُّنْيَا قَلِيلٌ، ﴿ثُمَّ أَضْطَرُّهُ﴾^(٤) أي: أُلْجِئُهُ فِي الْآخِرَةِ ﴿إِلَى عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾^(٤) أي: بِئْسَ الْمَرْجِعُ يَصِيرُ إِلَيْهِ^(٤).

(١) قراءة قتادة وابن محيصن وعبيد بن عقييل عن ابن كثير وأحمد بن حنبل.

ينظر: الكامل للهدلي ٤ / ٢٣٩ - ٢٤٠.

(٢) ينظر: البقرة: ١٧٣، المائة: ٣، الأنعام: ١٤٥، النحل: ١١٥.

(٣) ينظر: الإتحاف ١٩٨-١٩٩.

(٤) ينظر: معالم التنزيل للبخاري ١ / ١٤٩.

الموضع الخامس: قوله تعالى: ﴿الرِّيحُ﴾^(١).

قرأ الإمام أحمد بن حنبل (الرِّيح) بالجمع في ريح الرحمة،
و(الرِّيح) بالإنفراد في التَّسْخِيرِ والعذاب^(٢).

التوجيه: قراءة (الرياح) بالجمع في مواضع للدلالة على اختلاف هبوبها، ولإتيانها من كل جانب، واختلاف أنواعها: الجنوب والصبأ والشمال والدَّبُور، وقراءتها بالتوحيد في مواضع؛ لأنها اسم جنس يدلُّ واحده على الجمع، كقولك: كَثُرَ الدَّرْهَمُ والدِّينَارُ في أيدي الناس، والمُرَاد: الدَّرَاهِمُ والدَّنَانِيرُ^(٣).

ويحتج البعض للقراءات في لفظ "الريح" بأن النبي ﷺ قال حين رأى ريحاً هبَّت: "اللهم اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً"^(٤)، لأنَّ ريح الرحمة ثلاثة، هي الجنوب والصبأ والشمال، وريح العذاب واحدة هي الدبور، ولا وجه للاحتجاج بالحديث لضعفه، ولأنَّ من

(١) أول مواضعه المختلف فيها في سورة البقرة: من الآية ١٦٤.

(٢) ينظر: الكامل للذهلي ٥ / ٨٦، وقد اختلف القراء العشرة في لفظ (الريح) بين الإفراد والجمع في خمسة عشر موضعاً في القرآن الكريم، وللوقوف عليها يراجع: النشر ٢ / ١٦٨.

(٣) ينظر: حجة ابن زنجلة ١١٨-١١٩، الكشف ١ / ٢٧١.

(٤) حديث ضعيف جداً، أخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده ٤ / ٣٤١، رقم ٢٤٥٦، والطبراني في المعجم الكبير ١١ / ٢١٣-٢١٤، رقم ١١٥٣٣ عن ابن عباس رضي الله عنهما. ينظر: السلسلة الضعيفة ٩ / ٢٢٨-٢٣٠، رقم ٤٢١٧، وقد أنكر هذا الحديث من حيث المعنى أبو جعفر الطحاوي في مشكل الآثار ٢ / ٣٧٩-٣٨٠.

القُرَّاء من قرأ في مواضع الرَّحمة بالإفراد، ومنهم من قرأ في مواضع العذاب بالجمع، وقد جاءت الريح الطيبة من الله رحمة، وجاءت الريح العاصف منه عذاباً في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرِينَنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا بِهَا جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَاءَهُمُ الْمَوْجُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ﴾ [يونس: ٢٢]، كما ورد في السنة المطهرة النهي عن سبِّ الريح، فلهذا كان الاحتجاج بما ذكرته أولاً وأولى، وكون الإمام أحمد قرأ بالجمع في مواضع الرحمة، وبالإفراد في مواضع التسخير والعذاب، وضبط الهذلي روايته بهذا الضابط فلا بأس، والأمر راجع إلى التلقي والمشاهدة، والقراءة سنة متبعة^(١).

الموضع السادس: ﴿كَتَبًا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كِتَابًا فَرِهْنِ مَقْبُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٨٣].

قرأ الإمام أحمد بن حنبل (كُتَابًا) بضم الكاف وتشديد التاء مفتوحة بعدها ألف^(٢)، وهي قراءة شاذة مخالفة لخط المصحف^(٣).

التوجيه: أنه جمع كاتب، مثل شاهد وشهاد وقائم وقِيَام ونائم ونيَام^(٤).

وروي عن ابن عباس "كُتَابًا"، قال النحاس: هذه القراءة شاذة،

(١) ينظر: الكشف ١ / ٢٧١.

(٢) ينظر: الكامل للهذلي ٥ / ١٦٤.

(٣) قراءة ابن مقسم في المصدر السابق، ويراجع: إعراب القراءات الشواذ ١ / ٢٩٢.

(٤) ينظر: تفسير القرآن للسمعاني ١ / ٢٨٦، إعراب القراءات الشواذ ١ / ٢٩٢.

والعامة على خلافها، وكلما يخرج شيء عن قراءة العامة إلا وفيه مطعن، ونسق الكلام على كاتب، قال الله - عز وجل - قبل هذا: ﴿وَلْيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبًا بِالْعَدْلِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وكُتِّبَ يقتضي جماعة، قال ابن عطية: كُتِّبًا يحسن من حيث لكل نازلة كاتب، ف قيل للجماعة: "وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا".

ونَفِيُّ وجود الكاتب يكون بعدم أي آلة اتفق، ونَفِيُّ الكاتب أيضاً يقتضي نَفِيَّ الكُتَّاب، فالقراءتان حسستان إلا من جهة خط المصحف^(١). المصحف^(١).

وقراءة (كُتِّبًا) مخالفة لرسم المصحف، قال الإمام الطبري: "والقراءة التي لا يجوز غيرها عندنا هي قراءة الأمصار: ﴿وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا﴾، بمعنى: من يكتب، لأن ذلك كذلك في مصاحف المسلمين"^(٢).

والمعنى: لما ذُكِرَ - سبحانه - مشروعية الكتابة والإشهاد لحفظ الأموال ودَفْعِ الرَّيْبِ عَقَبَ ذَلِكَ بِذِكْرِ حَالَةِ الْعُدْرِ عَنْ وُجُودِ الْكَاتِبِ، وَنَصَّ عَلَى حَالَةِ السَّفَرِ، فَإِنَّهَا مِنْ جُمْلَةِ أَحْوَالِ الْعُدْرِ، وَيُلْحَقُ بِذَلِكَ كُلُّ عُدْرٍ يَقُومُ مَقَامَ السَّفَرِ، وَجَعَلَ الرَّهَانَ الْمَقْبُوضَةَ قَائِمَةً مَقَامَ الْكَاتِبِ، أَي: فَإِنْ كُنْتُمْ مُسَافِرِينَ ﴿وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا﴾ فِي سَفَرِكُمْ ﴿فَرِهْنُ مَقْبُوضَةً﴾، فَالرَّهْنُ فِي السَّفَرِ ثَابِتٌ بِنَصِّ التَّنْزِيلِ، وَفِي الْحَضَرِ بِفِعْلِ

(١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٣ / ٤٠٧ - ٤٠٨.

(٢) جامع البيان للطبري ٦ / ٩٤.

رسول الله ﷺ، كما ثبت في الصحيحين أنه ﷺ رَهَنَ دِرْعًا لَهُ مِنْ يَهُودِي، ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمْنَتَهُ﴾ [البقرة: ٣٨٣] أي: إن كان الذي عليه الحق أمينًا عند صاحب الحق؛ لحسن ظنه به، وأمانته لديه، واستغنى بأمانته عن الارتهان ﴿فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ﴾ وهو المَدْيُون ﴿أَمْنَتَهُ﴾ أي: الدين الذي عليه ﴿وَلَيْتَقِ اللَّهُ رَبَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣] في أن لا يَكْتُمَ من الحق شيئًا^(١).

الموضع السابع: قوله تعالى: ﴿دُمَّتْ﴾ في جميع القرآن^(٢).

قرأ الإمام أحمد بن حنبل (دُمَّت) بكسر الدال^(٣)، وهي قراءة شاذة^(٤).

التوجيه: أنها على إحدى لغتين: الأولى: لغة أزد السراة دَامَ يَدَامُ، على فَعَلَ بكسر العين في الماضي وفتحها في المستقبل، يقولون: دِمَّتْ تَدَامُ، مثل خِفَّتْ تَخَافُ، قال الشاعر:

يَامِي لَا غَرَوَ وَلَا مَلَامًا * فِي الْحَبِّ إِنَّ الْحَبَّ لَنْ يَدَامَا^(٥)

الثانية: لغة تميم، دَامَ يَدُومُ، على فَعَلَ بكسر العين في الماضي

(١) ينظر: فتح القدير ١/ ٣٤٨.

(٢) آل عمران: من الآية ٧٥، المائدة: من الآية ١١٧، مريم: من الآية ٣١.

(٣) ينظر: الكامل للهدلي ٥/ ١٨٦.

(٤) قراءة السلمي ويحيى وطلحة في شواذ القراءات للكرماني ١١٥، ويراجع: إعراب القراءات الشواذ ١/ ٣٢٩.

(٥) البيت من الرجز، ولم أقف على قائله، وهو من شواهد: الخصائص ١/ ٣٨٠، ٢/ ٢٦٤، تاج العروس [د.و.م].

وضمها في المستقبل، يقولون: دِمَّتْ تَدُومٌ، وذلك أنه لما أُسْنِدَ فعله الماضي إلى التاء نُقِلَتْ كسرة الواو إلى الدال للدلالة على أن أصل عين الفعل في الماضي الكسرة، ثم حُذِفَت الواو للتخلص من التقاء الساكنين^(١).

ومادة [د . و . م] تدل على امتداد مكاني (ثم زماني) مع ثبات على حالة واحدة لا تتغير ولا تنقطع، ومنها الماء الدائم: الرَّاكد السَّاكِن، ودَامَ المطر يَدُومُ: تتابع نُزُوله، ودَوَّمَ الطائر: حَلَّقَ (أي: دار) في السماء، ومن الدَّوامِ عَدَمُ الانقطاع ﴿أَكُلْهَا دَائِمًا وَظِلَّهَا﴾ [الرعد: ٣٥]^(٢).

الموضع الثامن: ﴿حُوبًا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾ [النساء: ٢].

قرأ الإمام أحمد بن حنبل (حُوبًا) بفتح الحاء^(٣)، وهي قراءة شاذة^(٤).

التوجيه: الحُوبُ والحُوبُ والحَابُ: الإثم، فالحُوبُ: مصدر حَاب، كَقَالَ قَوْلًا، وقيل: فتح الحاء وضمها لغتان، فالضم لغة الحجاز، والفتح لغة تميم وغيرهم، و (الحُوبَةُ) بالفتح: الخطيئة، وفي

(١) ينظر: معاني القرآن للنحاس ١ / ٣٨٨، الخصائص ١ / ٣٨٠، إعراب القراءات الشواذ ١ / ٣٢٩، اللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ٣٨٨، اللباب لابن عادل ٥ / ٣٣٤.

(٢) ينظر: المعجم الاشتقاقي ٢ / ٦٨٧-٦٨٨.

(٣) ينظر: الكامل للذهلي ٥ / ٢١٦.

(٤) قراءة الحسن البصري وابن حنبل وهارون عن أبي عمرو في المصدر السابق، ويراجع: إعراب القراءات الشواذ ١ / ٣٦٤.

الحديث: "رَبَّ تَقَبَّلْ تَوْبَتِي وَاغْسِلْ حَوْبَتِي"^(١)، والمادة تدلُّ على عَجْز أو ثِقَل مع ضَعْف، والأصل أَنَّ الحَوْبَةَ: كلُّ حُرْمَةٍ تَضِيْعُ إِنْ تَرَكْتَهَا مِنْ أُمٍّ أَوْ أُخْتٍ أَوْ ابْنَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، وَالرَّجُلُ الضَّعِيفُ، وكذلك المرأة إذا كانت ضعيفة زَمِنَةً، والحَاجَةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَالْفَقْرُ^(٢).

ولمَّا كانت المادَّةُ تدلُّ على العَجْز، وكان الثَّقَلُ في العَجْز، عبَّرَ - سبحانه - بالحَوْبِ عن الإِثْمِ، من حيث إنَّ الإِثْمَ ثِقَلٌ، كما عبَّرَ عن الدُّنُوبِ بالانْتِقَالِ والأَوْزَارِ، قال تعالى: ﴿وَلِيَحْمِلُوا أَثْقَالَهُمْ وَأَنْقَالًا مَعَ أَثْقَالِهِمْ﴾ [العنكبوت: ١٣]، وقال: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ وَإِنْ تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ حِمْلِهَا لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾ [فاطر: ١٨]^(٣).

والضمير في ﴿إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾ يَعُودُ على الأكل، وقيل: على التَّبْدِيلِ، والأوَّلُ أَوْلَىٰ لِقُرْبِهِ مِنْهُ، ويجوز أن يعود عليهما، وكان الإِثْمُ في هذا كبيراً؛ لأنَّه اعتداء على ضعيف، والاعتداء على الضعيف أكبر الإِثْمِ، ولأنَّه خيانة للأمانة وتضييع لنفس بشرية، وهي نفس اليتيم؛ لأنَّه إذا كان يُؤْكَلُ ماله فمِمَّ يأكل؟ ولأنَّ ذلك يُنَشِئُ اليتيم على النَّفَرَةِ من

(١) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب ما يقول الرجل إذا سلم ٢ / ٨٣، رقم ١٥١٠، والترمذي في سننه كتاب الدعوات، باب في دعاء النبي ﷺ ٥ / ٥٥٤، رقم ٣٥٥١، وابن ماجه في سننه كتاب الدعاء، باب دعاء النبي ﷺ ٢ / ١٢٥٩، رقم ٣٨٣٠، عن ابن عباس رضي الله عنهما، والحديث في صحيح سنن أبي داود ٥ / ٢٤٤، رقم ١٣٥٣.

(٢) ينظر: مادة [ح. و. ب.] في المحكم لابن سيده ٤ / ٣٠، المصباح المنير ١ / ١٥٥، المعجم الاشتقاقي ٢ / ٣٦٨.

(٣) ينظر: المعجم الاشتقاقي [ح. و. ب.] ٢ / ٣٦٨.

المجتمع، وفي ذلك شرٌّ مُسْتَطِيرٌ، ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعْفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [النساء: ٩] ^(١).

إِنَّ أَكْلَ مَالِ الْيَتِيمِ كَبِيرَةٌ مِنَ الْمُؤَبَّاتِ، ولقد سَمَى اللهُ - عز وجل -
- أَكَلَ مَالِ الْيَتِيمِ مُكَدِّبًا بِالذِّينِ، قال تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ
بِالذِّينِ ﴿١﴾ فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ ﴿٢﴾﴾ [الماعون: ١، ٢] ،
ومعنى ﴿يَدْعُ الْيَتِيمَ﴾ يدفعه بقوة وعنف، سواء كان هذا الدَّفْعُ عن
إطعام اليتيم والإحسان إليه، أو عن ماله وحقوقه، والجزاء من جنس
العمل، ففي القيامة تدفعهم الملائكة إلى جهنم دفعا عنيفا ﴿يَوْمَ
يُدْعَوْنَ إِلَى نَارِ جَهَنَّمَ دَعَاً ﴿١٣﴾ هَذِهِ النَّارُ الَّتِي كُنْتُمْ بِهَا تُكَذِّبُونَ﴾
[الطور: ١٤].

الموضع التاسع: ﴿إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ في قوله تعالى: ﴿لَا يُجِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ
بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ [النساء: ١٤٨].
قرأ الإمام أحمد بن حنبل (ظَلَمَ) بفتح الظاء واللام ^(٢)، وهي قراءة
شاذة ^(٣).

التوجيه: ظَلَمَ بفتح الظاء واللام فعل مبني للفاعل، والظلم بالضم:

(١) ينظر: البحر المحيط ٣/ ١٦٩، زهرة التفاسير ٣/ ١٥٨٠.

(٢) ينظر: الكامل للهدلي ٥/ ٢٥٢.

(٣) قراءة الزعفراني وابن حنبل والشافعي عن ابن كثير والشيزري عن أبي جعفر والأصمعي عن نافع في المصدر السابق، وقراءة ابن عباس وسعيد بن جبیر والضحاك بن مزاحم وغيرهم في المحتسب ١/ ٢٠٣.

وَضَعُ الشَّيْءِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، وَالتَّصَرَّفُ فِي حَقِّ الْغَيْرِ، وَمَجَاوِزَةٌ حَدُّ الشَّارِعِ، وَهُوَ مِنْ قَوْلِهِمْ: أَرْضٌ مَظْلُومَةٌ: لَمْ تُمَطَّرْ، وَظَلَمَ النَّاقَةَ: نَحَرَهَا مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ، فَأَصْلُ الظُّلْمِ الْجَوْرُ وَمَجَاوِزَةُ الْحَدِّ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنِ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣] (١).

وفي الآية الكريمة يخبر - تعالى - أنه لا يحبُّ الجهر بالسُّوء من القول، أي: يبغض ذلك ويمقتُّه ويعاقب عليه، ويشمل ذلك جميع الأقوال السيئة التي تسوء وتُحزِن، كالشتم والقذف والسب ونحو ذلك، فإنَّ ذلك كله من المنهيِّ عنه الذي يُبغضُه الله، ويدلُّ مفهومها أنه - سبحانه - يحبُّ الحسَن من القول كالذِّكْر والكلام الطيب اللين.

والمعنى على القراءة المتواترة ﴿إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾: أنه يجوز للمظلوم أن يدعوا على من ظلمه ويتشكى منه، ويجهر بالسُّوء لمن جهر له به، من غير أن يكذب عليه، ولا يزيد على مظلمته، ولا يتعدى بشتمه غير ظالمه، ومع ذلك فعفوُه وعدَمُ مقابلته أولى، كما قال تعالى: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ٤٠] (٢).

والمعنى على قراءة (إِلَّا مَنْ ظَلَمَ): لا يحبُّ الله الجهر بالسُّوء من القول، إلا من ظلم فلا بأس أن يُجهر له بالسُّوء من القول (٣)، وقال ابن جني: "لكن من ظلم فإنَّ الله لا يخفى عليه أمره، ودلَّ على ذلك قوله:

(١) ينظر: الكليات للكفوي ٥٩٤ - ٥٩٥، ويراجع: مادة [ظ . ل . م] في لسان العرب والمعجم الاشتقاقي ٣ / ١٤٠٠ - ١٤٠٤.

(٢) ينظر: تفسير السعدي ٢١٢.

(٣) ينظر: جامع البيان للطبري ٣٤٨ / ٩.

﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾ [النساء: ١٤٨] ^(١)، وقال العكبري: "إلا من ظلم فإن الله يُجَازِيهِ" ^(٢).

وذكر النحاس في هذه القراءة ثلاثة معان: قول الضحاك: ما يفعلُ الله بعدابكم إلا من ظلم فإنه يُعَدِّبُهُ، وقيل: لا يَجْهَرُ أَحَدٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ فَإِنَّهُ يَجْهَرُ بِهِ اعْتِدَاءً، وقول الزجاج: إلا من ظلم فقال سوءاً فإنه ينبغي أن تأخذوا على يديه ^(٣).

الموضع العاشر: قوله تعالى: ﴿فِيَوْفِيهِمْ أَجْرُهُمْ وَيَزِيدُهُم مِّنْ

فَضْلِهِ﴾ [النساء: ١٧٣]

قرأ الإمام أحمد بن حنبل بالنون في الفعلين ^(٤)، وهي قراءة شاذة ^(٥).

التوجيه: أنه على إسناد الفعلين إلى الله - عز وجل - على جهة العظمة، وفي الحديث يقول الله - عز وجل - عن أعلى أهل الجنة منزلة "أولئك الذين أردت، غرست كرامتهم بيدي، وختمت عليها، فلم تر عين، ولم تسمع أذن، ولم يخطر على قلب بشر، قال ﷺ: ومصدقه في كتاب الله عز وجل: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ ... الآية﴾

(١) المحتسب ١ / ٢٠٣.

(٢) إعراب القراءات الشواذ ٤١٧.

(٣) ينظر: معاني القرآن للنحاس ٢ / ٢٢٥-٢٢٦.

(٤) ينظر: الكامل للهدلي ٥ / ٢٥٥.

(٥) في شواذ القراءات للكرماني ١٤٨ "وعن الحسن (فسنحشرهم) (فنوفيهم) (ونزيدهم) (فنعذبهم) بالنون فيهم".

[السجدة: ١٧] (١)

وقد ذكر الله - عز وجل - في هذا الموضع أنه يحشر المستنكفين المستكبرين، ولم يذكر ما يفعل بهم، بل ذكر أولاً ثواب المؤمنين المطيعين، ثم ذكر آخراً عقاب المستنكفين المستكبرين، وإنما قدم ثواب المؤمنين على عقاب المستنكفين لأنهم إذا رأوا أولاً ثواب المطيعين ثم شاهدوا بعده عقاب أنفسهم كان ذلك أعظم في الحسرة (٢).

قال تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [النساء: ١٧٣] أي: جمعوا بين الإيمان بالمأمور به، وعمل الصالحات من واجبات ومستحبات، من حقوق الله وحقوق عباده، ﴿فَيُؤْتِيهِمْ أَجْرَهُمْ﴾ أي: الأجور التي رتبها على الأعمال، كل بحسب إيمانه وعمله، ﴿وَيَزِيدُهُمْ مِّنْ فَضْلِهِ﴾ من الثواب الذي لم تنله أعمالهم، ولم تصل إليه أفعالهم، ولم يخطر على قلوبهم، ودخل في ذلك كل ما في الجنة من المآكل والمشارب والمناكح والمناظر والسرور، ونعيم القلب والروح، ونعيم البدن، بل يدخل في ذلك كل خير ديني وديني رُتّب على الإيمان والعمل الصالح (٣).

الموضع الحادي عشر: قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ

-
- (١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها ١ / ١٧٦، رقم ١٨٩.
 (٢) ينظر: مفاتيح الغيب ١١ / ٩٥.
 (٣) تفسير السعدي ٢١٦.

قَوْمٍ ﴿[المائدة: ٨، ٢].

قرأ الإمام أحمد بن حنبل (وَلَا يُجْرِمَنَّكُمْ) بضم الياء^(١)، وهي قراءة شاذة^(٢).

التوجيه: أنه لغة، يقال: جَرَمْتُ الشَّيْءَ وَأَجْرَمْتُهُ، وقيل: أَجْرَمْتُهُ: حملته على الجُرْمِ، فالجُرْمُ: القطع، ومنه شجرة جريمة: مقطوعة، وَجَرَمَ النخْلَ والتمرَ: صَرَمَهُ، والجُرْمُ: التعدي، والجُرْمُ الذنب الغليظ^(٣).

وفي المعجم الاشتقاقي: "ومن وجوه المعنى المحوري "جَرَمَ" بمعنى: كَسَبَ، كما أن الجَرْحَ الذي أصله كَشَطُ الظاهر يستعمل في معنى الكسب، فلان يَجْرَحُ لعياله، والجوارح: أعضاء الإنسان التي تكتسب، وهي عوامله من يديه ورجليه، والجوارح: ذوات الصيد من السباع والطيور، يقال: فلان جريمة أهله: أي كاسبهم، وخرج يَجْرِمُ أهله، أي: يَكْسِبُهُم، ويجترم: يكتسب ويطلب ويحتال، ومنه قالوا: جَرَمَ إليهم وعليهم جريمة، كما قالوا جنى عليهم جناية، وجر عليهم جريمة، ثم من هنا يفسر: ﴿لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِي أَنْ يُصِيبَكُمْ﴾

(١) ينظر: الكامل للذهلي ٥ / ٢٥٨.

(٢) قراءة الأعمش في رواية جرير وأحمد بن حنبل والزعفراني والأصمعي عن نافع في المصدر السابق. ويراجع: المحتسب ١ / ٢٠٦، شواذ القراءات للكرمانى ١٥٠.

(٣) ينظر: إعراب القراءات الشواذ ٤٢٧، مادة [ج. ر. م.] في لسان العرب، المعجم الاشتقاقي ١ / ٣٠٨.

[هود: ٨٩] ، وكذلك ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا ﴾ [المائدة: ٢] ، وكذا ما في ٨] بـ لا "يَكْسِبَنَّكُمْ" ، كَسَبَ هنا بمعنى: اقترف (الاعتداء) ، مثل ﴿ وَمَن يَكْسِبْ خَطِيئَةً ﴾ [النساء: ١١٢] ، والفعل معدى لمفعولين ، أما بضم ياء المضارعة فلا إشكال ، لكنها فسرت بـ " لا يُدْخِلَنَّكُمْ فِي الْجُرْمِ " ، أي: من الإجماع" (١) .

فالقراءة المتواترة ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ ﴾ من جَرَم الثلاثي ، ومعنى جَرَم عند الكسائي وثعلب: حَمَلَ ، يقال: جَرَمَهُ عَلَى كَذَا ، أي: حَمَلَهُ عَلَيْهِ ، فعلى هذا التفسير يتعدى جَرَم لواحد ، وهو الكاف والميم ، ولا يَحْمِلَنَّكُمْ بَعْضُكُمْ لِقَوْمٍ عَلَىٰ اعْتِدَائِكُمْ عَلَيْهِمْ ، وإلى هذا المعنى ذهب ابن عباس وقتادة ، ومعناه عند أبي عبيد والفراء كَسَبَ ، ومنه: فلان جَرِيْمَةٌ أَهْلُهُ ، أي: كَاسِبُهُمْ ، وعن الكسائي أيضاً: أَنَّ جَرَمَ وَأَجْرَمَ بِمَعْنَى كَسَبَ غَيْرِهِ ، وعلى هذا فيحتمل وجهين ، أحدهما: أنه متعد لواحد ، والثاني: أنه متعد لاثنين ، كما أن كَسَبَ كذلك ، وأما في الآية الكريمة فلا يكون إلا متعدياً لاثنين أولهما ضمير الخطاب ، الثاني: ﴿ أَن تَعْتَدُوا ﴾ أي: لا يَكْسِبَنَّكُمْ بَعْضُكُمْ لِقَوْمٍ الْاِعْتِدَاءَ ، فالمعنى متقارب (٢) ، قال الشاعر:

(١) المعجم الاشتقاقي [ج. ر. م.] ١ / ٣٠٧ .

(٢) ينظر: تهذيب اللغة [ج. ر. م.] ، الدر المصون ٤ / ١٨٨ - ١٨٩ .

نَصَبْنَا رَأْسَهُ فِي رَأْسِ جِدْعٍ * بما جَرَمَتْ يَدَاهُ وَمَا اعْتَدَيْنَا^(١)
والقراءة الشاذة "ولا يُجْرِمَنَّكُمْ"، من أَجْرَمْتُ الرباعي، وقيل: هو
بمعنى جَرَم، يقال: أَجْرَمَنِي كَذَا وَجَرَمَنِي وَجَرَمْتُ وَأَجْرَمْتُ، وقيل:
أَجْرَمَ مَنْقُولٌ مِنْ جَرَمٍ بِهِمِزَةٌ التَّعْدِيَّةُ، وقد قيل: لا يُجْرِمَنَّكُمْ: لا
يُدْخِلَنَّكُمْ فِي الْجُرْمِ، كما يقال: أَثْمَتُهُ، أي أدخلته في الإثم^(٢).

قال الزمخشري: "جَرَمَ يَجْرِي مَجْرَى كَسَبَ فِي تَعْدِيَّتِهِ إِلَى مَفْعُولٍ
وَاحِدٍ وَإِلَى اثْنَيْنِ، تقول: جَرَمَ ذَنْبًا، نحو: كَسَبَهُ، وَجَرَمْتُهُ ذَنْبًا أَي:
كَسَبْتُهُ إِيَّاهُ، ويقال: أَجْرَمْتُهُ ذَنْبًا عَلَى نَقْلِ الْمُتَعَدِّي إِلَى مَفْعُولٍ بِالْهَمْزَةِ
إِلَى مَفْعُولَيْنِ، كقولك: أَكْسَبْتُهُ ذَنْبًا، وعليه قراءة عبد الله: (ولا
يُجْرِمَنَّكُمْ)، وأول المفعولين على القراءتين: ضمير المخاطبين،
والثاني: ﴿أَنْ تَعْتَدُوا﴾^(٣).

الموضع الثاني عشر: ﴿أَعَجَزْتُ﴾ في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَوَيْلَٰتِ

أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ﴾ [المائدة: ٣١].

قرأ الإمام أحمد بن حنبل (أَعَجَزْتُ) بكسر الجيم^(٤)، وهي قراءة

(١) البيت من الوافر، ولم أقف على قائله، والشاهد فيه: أنه استعمل جَرَمَ بمعنى كَسَبَ، لكنه كَسَبَ بمعنى الاقتراف (الاعتداء)، وهذا واضح مما عوقب به المقترف في البيت. وهو من شواهد: الزاهر ١ / ٢٤٠، الجامع لأحكام القرآن ١٢ / ٣٣، الدر المصون ٦ / ٣٠٤، روح المعاني ١٢ / ٣٣.

(٢) ينظر: تهذيب اللغة [ج. ر. م.]، الدر المصون ٤ / ١٨٩.

(٣) الكشف للزمخشري ٢ / ١٩٣.

(٤) ينظر: الكامل للذهلي ٥ / ٢٦٥.

شاذة^(١).

التوجيه: أنه لغة شاذة في عَجَزَ، وإنما مشهور الكسر أن يقال: "عَجَزَت المرأة"، أي: كَبُرَتْ عجيزتها، واللغة الفصيحة بفتح الجيم، وهي أن يقال: "عَجَزْتُ" بالفتح في الماضي "أعجِزُ" بكسرها في المضارع^(٢).

والعَجَزُ: الضعف أو عدم القوة والقدرة، يقال: أَعَجَزَهُ الشيء: فاته وَعَجَزَ عنه، وكذا كل يُعَجِزُ، واسم الفاعل مُعَجِزٌ، ومعجزات الأنبياء تُعَجِزُ من يعارضهم، ومنه عَاجِزَةٌ: سابقه؛ لأن كل واحد في طلب إعجاز الآخر عن اللحاق به، فإذا سبقه قيل أَعَجَزَهُ^(٣).

﴿قَالَ يَتَوَلَّى﴾ هي كلمة جَزَعٍ وَتَحَسَّرٍ، والألف بدل من ياء المتكلم، والمعنى: يا ويلتي احضري فهذا أوانك، والنداء وإن كان أصله لمن يتأتى منه الإقبال وهم العقلاء، إلا أن العرب تتجاوز وتنادي ما لا يعقل إظهاراً للتَحَسَّرِ، ومثله: ﴿يَحْسِرَةٌ عَلَى الْعِبَادِ﴾ [يس: ٣٠]، والويل والويلة الهلكة ﴿أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ﴾ أي: عن أن أكون ﴿مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُورِي سَوْءَةً أَخِي﴾ تعجب من عدم اهتدائه إلى ما اهتدى إليه الغراب، وقوله: ﴿فَأُورِي﴾ بالنصب عطف على ﴿أَكُونَ﴾، أي:

(١) قراءة الحسن وطلحة وأحمد وشبل في اختياره وابن الجلاء عن نصير طريق الطبراني والرازي في المصدر السابق، ويراجع: شواذ القراءات للكرمانى ١٥٣، إعراب القراءات الشواذ ١/ ٤٣٥.

(٢) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية ٣/ ١٦٨٤، الدر المصون ٤/ ٢٤٥.

(٣) ينظر: المعجم الاشتقاقي [ع. ج. ز.] ٣/ ١٤٤٣.

أعجزت عن كوني مشبهًا بالغراب فمواريًا ﴿فَأَصْبَحَ مِنَ التَّائِبِينَ﴾ [المائدة: ٣١] أي: على قتله لما كان من التَّحِيرِ في أمره، وَحَمَلِهِ عَلَى رِقْبَتِهِ مدة طويلة وغير ذلك، فلما كان ندمُهُ لأجل هذه الأسباب، لا للخوف من الله بسبب ارتكاب المعصية، لم يكن ندمه توبة، ولم ينتفع بندمه^(١).

الموضع الثالث عشر: قوله تعالى: ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ [المائدة: ٦٠].

قرأ الإمام أحمد بن حنبل (وَعَبَدَ الطَّاغُوتُ) بضم العين وكسر الباء وفتح الدال ورفع التاء^(٢)، وهي قراءة شاذة^(٣).

التوجيه: (وَعَبَدَ) على بناء الفعل لما لم يسم فاعله، كقولك: ضَرَبَ زَيْدٌ، و(الطَّاغُوتُ) بالرفع نائب الفاعل^(٤).

وحكى الإمام ابن جرير عن أبي جعفر القارئ^(٥) أنه كان يقرؤها: (وَعَبَدَ الطَّاغُوتُ) كما يقول: "ضَرَبَ عَبْدُ اللَّهِ"، ثم استبعد معناها بقوله: "وهذه قراءة لا معنى لها؛ لأن الله - تعالى ذكره - إنما ابتدأ

(١) روح البيان ٢ / ٣٦١.

(٢) ينظر: الكامل للهدلي ٥ / ٢٧٤.

(٣) قراءة أبي معاذ عن أبي جعفر محمد بن الحسن بن أبي سارة الرواسي في شواذ القراءات للكرمانى ١٥٧، وبغير نسبة في المحتسب ١ / ٢١٥، إعراب القراءات الشواذ ١ / ٤٤٧.

(٤) ينظر: المصدران السابقان.

(٥) قال القرطبي: "وقرأ أبو جعفر الرواسي "وَعَبَدَتِ الطَّاغُوتُ" على المفعول، والتقدير: وَعَبَدَ الطَّاغُوتُ فِيهِمْ". ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٦ / ٢٣٦.

الخبر بدمّ أقوام، فكان فيما ذمّهم به عبادتهم الطاغوت، وأما الخبر عن أن الطاغوت قد عبُد، فليس من نوع الخبر الذي ابتدأ به الآية، ولا من جنس ما ختمها به، فيكون له وجه يوجّه إليه في الصحة^(١).

وأشار الحافظ ابن كثير إلى استبعاد الطبري لمعنى القراءة، وبيّن وجهها، فقال: "الظاهر أنه لا بُعد في ذلك؛ لأن هذا من باب التعريض بهم، أي: وقد عبَدت الطَّاغُوتُ فيكم، وكنتم أنتم الذين تَعَاظُوا ذلك"^(٢).

قال الإمام الألويسي: "والمراد بالطاغوت عند الجبائى العجلُ الذئى عبَدَ اليهود، وعن ابن عباس - رضى الله تعالى عنهما - والحسن أنه الشيطان، وقيل: الكهنة وكل من أطاعوه في معصية الله تعالى، والعبادة فيما عدا القول الأول مجاز عن الإطاعة"^(٣).

الموضع الرابع عشر: ﴿أَنْفُسُكُمْ﴾ في قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥].
قرأ الإمام أحمد بن حنبل برفع (أَنْفُسُكُمْ)^(٤)، وهي قراءة شاذة^(٥).
التوجيه: رفع (أَنْفُسُكُمْ) يخرج على وجهين: أحدهما: أن (أَنْفُسُكُمْ) مبتدأ مؤخر و(عَلَيْكُمْ) قبله في موضع الخبر، أي: لازمة

(١) جامع البيان للطبري ١٠ / ٤٤٠ - ٤٤١ .

(٢) تفسير القرآن العظيم ٣ / ١٤٣ .

(٣) روح المعاني ٦ / ١٧٥ .

(٤) ينظر: الكامل للهدلي ٥ / ٢٧٩ .

(٥) قراءة الأصمعي عن نافع وقتيبة والكسائي عن أبي جعفر وابن حنبل في المصدر السابق. ويراجع: شواذ القراءات للكرمانى ١٦٢ .

عليكم أنفسكم، أو حفظ أنفسكم لازم عليكم، بتقدير مضاف في المبتدأ، والمعنى على الإغراء، والوجه الثاني: أن يكون توكيداً للضمير المستتر في (عَلَيْكُمْ)؛ لأنها قائمة مقام الفعل، ولم تؤكد بمضمر منفصل إذ قد جاء ذلك قليلاً، ويكون مفعول (عَلَيْكُمْ) محذوفاً للدلالة المعنى عليه، والتقدير: عليكم أنتم أنفسكم صلاح أحوالكم وهدايتكم^(١).

فقوله تعالى: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ مَن ضَلَّ إِذَا أَهْتَدَيْتُمْ﴾ الفعل مرفوع على أنه كلام مستأنف في موضع التعليل لما قبله، أو لمجرد الإخبار، أو هو مجزوم على جواب الأمر في (عَلَيْكُمْ)، وإنما ضُمَّتِ الراء إبتاعاً لضممة الضاد، وضممة الضاد هي حركة الراء الأولى نقلت للضاد لأجل إدغامها في الراء بعدها، والأصل: (لا يَضُرُّكُمْ)، ويجوز أن يكون الجزم على أنه نهى مستأنف، والعمل فيه ما تقدم^(٢).

وليس في الآية ما يدل على سقوط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإن من تركه مع كونه من أعظم الفروض الدينية فليس بمهتد، وقد قال الله سبحانه: ﴿إِذَا أَهْتَدَيْتُمْ﴾، وقد دلت الآيات القرآنية والأحاديث المتكاثرة على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وجوباً مضيّقاً متحتماً، فتُحْمَلُ هذه الآية على من لا يقدر على القيام بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أو لا يظن التأثير بحال من

(١) ينظر: البحر المحيط ٤ / ٤٢، الدر المصون ٤ / ٤٥١-٤٥٢، روح المعاني ٤٥ / ٧.

(٢) ينظر: الدر المصون ٤ / ٤٥٢، روح المعاني ٧ / ٤٥.

الأحوال، أو يخشى على نفسه أن يحلَّ به ما يضرُّه ضرراً يسوغ له معه الترك^(١).

وقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه: إنكم تقرؤون هذه الآية: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَن ضَلَّ إِذَا أَهْتَدَيْتُمْ﴾ وتضعونها في غير موضعها، وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: "إن الناس إذا رأوا المنكر بينهم فلم ينكروه يوشك أن يعمهم الله بعقاب" ^(٢).

الموضع الخامس عشر: ﴿قَدْ ضَلَلْتُ﴾ في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أُنَبِّئُكُمْ بِشَيْءٍ﴾ قَدْ ضَلَلْتُ إِذَا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ [الأنعام: ٥٦].
قرأ الإمام أحمد بن حنبل (ضَلَّيْتُ) بكسر اللام الأولى^(٣)، وهي قراءة شاذة^(٤).

التوجيه: كسر لام (ضَلَّيْتُ) وفتحها لغتان، والكسر لغة تميم، والفتح لغة أهل الحجاز، وهي الأوضح، والضلال والضلالة: ضد الهدى، يقال: ضَلَّيْتُ تَضِلُّ، هذه هي الفصيحة، وضَلَّيْتُ تَضِلُّ ضلالةً

(١) فتح القدير ٢ / ٩٦.

(٢) زهرة التفاسير ٥ / ٢٣٧٨، والحديث أخرجه أحمد في المسند ١ / ٢٢١، رقم ٥٣، وبنحوه أخرجه ابن ماجة في سننه، كتاب الفتن، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ٢ / ١٣٢٧، رقم ٤٠٠٥، قال الشيخ الألباني: صحيح.

(٣) ينظر: الكامل للهدلي ٥ / ٢٩٣.

(٤) قراءة طلحة والقورسي عن أبي جعفر وشبل في اختياره وأحمد بن حنبل في المصدر السابق. يراجع: شواذ القراءات للكرماني ١٦٧، إعراب القراءات الشواذ ١ / ٤٨٢.

وضلالاً، قال اللحياني: "أهل الحجاز يقولون: ضَلَلْتُ أَضِلُّ، وأهل نجد يقولون: ضَلِلْتُ أَضِلُّ، وقد قرؤوا جميعاً"^(١).

وقوله تعالى: ﴿قَدْ ضَلَلْتُ إِذَا﴾ استئناف مؤكد لانتهائه عما نهى عنه، مقرر لكونهم في غاية الضلال والغواية، أي: إن اتبعت أهواءكم فقد ضللت، وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ عطف على ما قبله، والعدول إلى الجملة الاسمية للدلالة على الدوام والاستمرار، أي: دوام النفي واستمراره، لا نفي الدوام والاستمرار، أي: ما أنا في شيء من الهدى حين أكون في عدادهم^(٢).

الموضع السادس عشر: قوله تعالى: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلْمَتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩].
قرأ الإمام أحمد بن حنبل بالتنوين المرفوع في الكلمات الثلاث (حَبَّةٌ) و(رَطْبٌ) و(يَابِسٌ)^(٣)، وهي قراءة شاذة^(٤).

التوجيه: الرفع في الكلمات الثلاث عطفاً على موضع ﴿مِنْ وَرَقَةٍ﴾ قبلها، فهو مخفوضٌ لفظاً مرفوعٌ محلاً، وقيل الرفع بالابتداء، والخبر

(١) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم [ض. ل. ل. ل.] ٨ / ١٥٣، فتح القدير ٢ / ١٣٩.

(٢) ينظر: إرشاد العقل السليم ٣ / ١٤١.

(٣) ينظر: الكامل للهدلي ٥ / ٢٩٣.

(٤) قراءة الهاشمي وابن نصر جميعاً عن نصير والشافعي وأحمد بن حنبل في المصدر السابق. يراجع: شواذ القراءات للكرماني ١٦٩، إعراب القراءات الشواذ ١ / ٤٨٢-٤٨٣.

﴿إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾، وهو الأنسب بالمقام؛ لشمول الرّطْب واليابس حينئذ لما ليس من شأنه السقوط^(١).

قوله تعالى: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا أَلَّا يَعْلَمُهَا﴾ يريد ساقطة وثابتة، يعني: يعلم عدد ما يسقط من ورق الشجر وما يبقى عليه، وقيل: يعلم كم انقلبت ظهراً لبطن إلى أن سقطت على الأرض، ﴿وَلَا حَبَّةَ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ﴾ قيل: هو الحَبُّ المعروف في بطون الأرض، وقيل: هو تحت الصخرة في أسفل الأرضين، ﴿وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ﴾ قال ابن عباس رضي الله عنهما: الرّطْبُ الماء واليابسُ البادية، وقال عطاء: يريد ما ينبت وما لا ينبت، وقيل: ولا حي ولا ميت، وقيل: هو عبارة عن كل شيء، ﴿إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ يعني: أن الكلّ مكتوب في اللوح المحفوظ^(٢).

الموضع السابع عشر: ﴿صَلَاتِهِمْ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ

بِالْآخِرَةِ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَهُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾ [الأنعام: ٩٢].

قرأ الإمام أحمد بن حنبل (صَلَاتِهِمْ) بواو مفتوحة بعد اللام في

كل القرآن، إلا فيما بعده ﴿خَشَعُونَ﴾ [المؤمنون: ٢] و﴿دَائِمُونَ﴾ [المعارج: ٢٣]^(٣)، وقراءة (صلاتهم) بالجمع في موضع الأنعام هذا

(١) ينظر: إعراب القراءات الشواذ ١ / ٤٨٢-٤٨٣، إرشاد العقل السليم ٣ / ١٤٣.

(٢) معالم التنزيل ٣ / ١٥١.

(٣) ينظر: الكامل للهدلي ٥ / ٣٠٣.

شاذة مخالفة لخط المصحف^(١).

التوجيه: أنه جمع صلاة؛ والمراد المحافظة على الصلوات الخمس، فإن قيل: الإيمان بالآخرة يحمل كل الطاعات، فما الفائدة في تخصيص الصلاة؟ فالجواب: أن المقصود التنبيه على أن الصلاة أشرف العبادات بعد الإيمان بالله تعالى، ألا ترى أنه لم يقع اسم الإيمان على شيء من العبادات الظاهرة إلا على الصلاة، كما قال تبارك وتعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣] أي: صلاتكم، ولم يقع اسم الكفر على شيء من المعاصي إلا على ترك الصلاة، قال عليه الصلاة والسلام: "من ترك الصلاة متعمداً فقد كفر"^(٢)، فلما اختصت الصلاة بهذا النوع من التشريف خصها الله - تبارك وتعالى - بالذكر هنا^(٣).

الموضع الثامن عشر: ﴿وَجَنَّتٍ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّخْلِ مِمَّنْ طَلَعَهَا قَتَوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ﴾ [الأنعام: ٩٩].

(١) قراءة ابن مقسم والزعفراني وأحمد بن حنبل والجعفي عن أبي بكر وغيرهم في المصدر السابق، وبها قرأ الحسن البصري وخلف عن يحيى عن أبي بكر شعبة فيما تفرد به أبو علي المالكي في روضته عنه، ومواضع (الصلاة) المختلف فيها بين الأفراد والجمع في القراءات المتواترة ثلاثة، هي في التوبة [١٠٣] وهود [٨٧] والمؤمنون [٩]، وقد رسمت الثلاثة بالواو. ينظر: المقنع ٦٠-٦١، البحر المحيط ٤/١٨٣، الإتحاف ٢٦٩.

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط ٣/٣٤٣، رقم ٣٣٤٨، وقال الألباني: ضعيف. السلسلة الضعيفة ٦/١١.

(٣) ينظر: اللباب لابن عادل ٨/٢٨٦.

قرأ الإمام أحمد بن حنبل (وجنات) بالتونين المرفوع^(١)، وهي قراءة شاذة^(٢).

التوجيه: رفع (جَنَاتٌ) له ثلاثة أوجه: الأول: أنها فاعل لفعل محذوف، والتقدير: وَيَخْرُجُ بِهِ جَنَاتٌ. الثاني: أنها مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: وَثَمَّ جَنَاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ، أي: مع النَّخْلِ، أو وَلَهُمْ جَنَاتٌ، أو وَمِنَ الْكَرَمِ جَنَاتٌ، أو جَنَاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ جَنَاهَا، فجرى على التقدير الأخير مجرى قول العرب: "أكرمتُ عبدَ الله وأخوه"، تريد: وأخوه أكرمته، قال الفرزدق:

غَدَاةٌ أَحَلَّتْ لَابْنَ أَصْرَمَ طَعْنَةً * حُصَيْنٍ عَيْبَاتِ السَّدَائِفِ وَالْخَمْرِ^(٣)

الثالث: أنها معطوفة على ﴿فَنَوَانٌ﴾ على معنى: وَحَاصِلَةٌ أو وَمُخْرَجَةٌ من النخل فنوانٌ وجناتٌ من أعناب، وهذا العطف على أن لا يُلْحَظَ فيه قيدٌ من النخل، فكأنه قال: ومن النخل فنوانٌ دانيةٌ وجناتٌ من أعناب حاصلةٌ، أو معطوفة على ﴿فَنَوَانٌ﴾، تغليباً للجوار، كما قال الشاعر:

(١) ينظر: الكامل للهدلي ٥ / ٣٠٦.

(٢) قراءة الأعمش وأبو بحرية وأبو حيوة وابن أبي عبله والبرجمي وأحمد بن حنبل وغيرهم في المصدر السابق.

(٣) ينظر: الدر المصون ٥ / ٧٦، والبيت من الطويل للفرزدق في ديوانه: ١ / ٤٢٢، والشاهد: أنه رفع "الخمر" وهي مفعولة، على معنى: والخمرُ أحلَّها الطعنة، أو وحلَّتْ له الخمرُ، والعيبات: جمع العبيطة، وهي الذبيحة من غير علة، والسدائف: جمع السديفة، وهي السمنية، والبيت من شواهد: الإنصاف ١ / ١٨٧، أوضح المسالك ٢ / ٩٦.

وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا^(١)

فَسَقَّ "العيون" على "الحواجب" تغليبا للمجاورة، و"العيون" لا تُزَجَّج، كما أَنَّ الْجَنَّاتِ مِنَ الْأَعْنَابِ لَا يَكُنُّ مِنَ الطَّلَعِ^(٢).

قال الإمام القرطبي: "وقرأ محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى والأعمش، وهو الصحيح من قراءة عاصم (وَجَنَّاتٌ) بالرفع، وأنكر هذه القراءة أبو عبيد وأبو حاتم، حتى قال أبو حاتم: هي مُحَالٌ؛ لِأَنَّ الْجَنَّاتِ لَا تَكُونُ مِنَ النَّخْلِ، قَالَ النَّحَّاسُ: وَالْقِرَاءَةُ جَائِزَةٌ، وَلَيْسَ التَّأْوِيلُ عَلَى هَذَا، وَلَكِنَّهُ رَفَعُ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَالْخَبْرُ مَحذُوفٌ، أَي: "وَلَهُمْ جَنَّاتٌ" كما قرأ جماعة من القراء ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ [الواقعة: ٢٢]، وأجاز مثل هذا سيبويه والكسائي والفراء، ومثله كثير"^(٣).

المعنى: ﴿وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنَوَانٌ دَانِيَةٌ﴾ أي: وَيُخْرِجُ مِنْ طَلْعِ النَّخْلِ عَنَاقِيدٌ مُتَدَانِيَةٌ قَرِيبَةٌ مِنَ الْمُتَنَاوِلِ، أَوْ مُلْتَفَّةٌ قَرِيبٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ، وَإِنَّمَا اقْتَصَرَ عَلَى الْمُتَدَانِي دُونَ الْعَالِي؛ لِزِيَادَةِ النِّعْمَةِ وَالتَّمَكُّنِ مِنَ النَّظَرِ فِيهِ دُونَ ضِدِّهِ، وَأَخْرَجْنَا أَيْضًا بِذَلِكَ الْمَاءِ (جَنَّاتٍ) أَي: بِسَاتِينَ ﴿مِنْ أَعْنَابٍ﴾ مُخْتَلِفَةَ الْأَلْوَانِ وَالْأَصْنَافِ، وَأَخْرَجْنَا بِهِ ﴿

(١) عجز بيت من الوافر للراعي النميري في ديوانه ٢٣٢، وهو من شواهد

الخصائص ٢ / ٤٣٢، الإنصاف ٢ / ٦١٠، شرح شذور الذهب ٣١٣.

(٢) ينظر: مفاتيح الغيب ١٣ / ٨٩، إعراب القراءات الشواذ ١ / ٤٩٩، الدر

المصون ٥ / ٧٦-٧٧، الإنحاف ٢٧٠.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٧ / ٤٩.

وَالزَّيْتُونَ وَالرَّمَانَ ﴿[الأنعام: ٩٩]﴾ على اختلاف أصنافها، ﴿مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُشْتَبِهٍ﴾ ﴿[الأنعام: ٩٩]﴾ أي: من النبات والثمار ما يُشبهه بعضه بعضاً، في اللون والطعم والصورة، ومنه ما لا يُشبهه بعضه بعضاً، وفي ذلك دليلٌ قاطعٌ على الصَّانِعِ المختار القدير العليم المريد^(١).

الموضع التاسع عشر: ﴿أَحْسَنَ﴾ في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى

الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ ﴿[الأنعام: ١٥٤]﴾.

قرأ الإمام أحمد بن حنبل (أَحْسَنُ) بالرفع^(٢)، وهي قراءة شاذة^(٣).

التوجيه: لقراءة الرفع وجهان: الأول: أنها خبر مبتدأ محذوف،

أي: هو أحسن، و"أَحْسَنُ" خبر صلة، كقراءة من قرأ "مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ"،

أي: تماماً على الذي هو أحسنُ دينٍ وأرضاه، أو تاماً كاملاً على

أحسن ما تكون عليه الكتب، أي على الوجه والطريق الذي هو أحسنُ،

وهو معنى قول الكلبي: أتمَّ له الكتابَ على أحسنه^(٤).

وقد عدَّ ابن جني هذا الوجه ضعيفاً في الإعراب؛ لحذف المبتدأ

(هو) العائد على (الذي)، وحذفه هنا ضعيف، فالذي يحذف من صلة

(الذي) الهاء المنصوبة بالفعل الذي هو صلتها، نحو: مررتُ بالذي

ضربت، أي: ضربته، فالهاء ضمير المفعول، ويمكن الاستغناء عنه،

(١) ينظر: البحر المديد ٢ / ٢٨٧.

(٢) ينظر: الكامل للهدلي ٥ / ٣١٩.

(٣) قراءة الحسن وأحمد بن حنبل وابن محيصن وشبل وابن يعمر وغيرهم.

ينظر: المصدر السابق، المحتسب ١ / ٢٣٤.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٤ / ٢٥٦.

وطال الاسم بصلته، فحذفت الهاء لذلك، وليس المبتدأ بفضلة فيحذف تخفيفاً، لاسيما وهو عائد الموصول، ثم ردَّ ابن جنيَّ على نفسه، وبيَّن أنَّ هذا الوجه قد جاء نحوه عن العرب، فقال: حكى سيبويه عن الخليل: ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئاً وسوءاً، أي: بالذي هو قائل، وقال:

لَمْ أَرِ مِثْلَ الْفِتْيَانِ فِي عَيْنِ الْـ * أَيَّامٍ يَنْسُونَ مَا عَوَّاقِبَهَا^(١)

الثاني: قال التبريزي: (الَّذِي) هنا بمعنى الجمع، و(أَحْسَنُ) صلة فعل ماض حذف منه الضمير وهو الواو، فبقي (أَحْسَنُ)، أي: على الذين أحسنوا، وحذف هذا الضمير والاجتزاء بالضممة تفعله العرب، كقول الشاعر:

فَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّاءَ كَانُوا حَوْلِي^(٢)

قال أبو حيان: وهذا خصه أصحابنا بالضرورة، فلا يُحْمَلُ كتاب الله عليه^(٣).

الموضع العشرون: ﴿سَرَّ الْحَيَاطِ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا لَا تُفْتُحُ لَهُمُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ [الأعراف: ٤٠].

(١) البيت من المنسرح لعدي بن زيد في ديوانه ٤٥، وهو في كتاب الشعر للفارسي ٤٣٣، المفردات للراغب ٣٥٨، ويراجع: المحتسب ١ / ٢٣٤ - ٢٣٥.

(٢) صدر بيت من الوافر . ينظر: البحر المحيط ٤ / ٢٥٦، اللباب لابن عادل ٨ / ٥٢١.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٤ / ٢٥٦.

قرأ الإمام أحمد بن حنبل (سُمَّ الْخِيَاطِ) بضم السين^(١)، وهي قراءة شاذة^(٢).

التوجيه: سُمَّ كل شيء بالفتح والضم: نُقِبَهُ وَخُرَّتُهُ، ومنه: سَمَّ الْخِيَاطِ: الإبرة، وَسُمُومُ الْإِنْسَانِ وَالِدَّابَّةِ: مَشَاقُّ جِلْدِهِ (فَمُهُ وَمَنْخَرَاهُ وَأُذُنَاهُ)^(٣)، وقال العكبري: "﴿فِي سَرِّ﴾ يقرأ بضم السين وفتحها، وزاد وزاد قوم كسرهما أيضاً، وكلُّ لغة"^(٤).

معنى الآية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا﴾ أي: عن الإيمان بها ﴿لَا تُفْتَحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ﴾ لأدعيتهم وأعمالهم أو لأرواحهم، كما تفتح لأعمال المؤمنين وأرواحهم لتتصل بالملائكة، ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ أي: حتى يدخل ما هو مَثَلٌ فِي عِظْمِ الْجَرْمِ وهو البعير، فيما هو مَثَلٌ فِي ضَيْقِ الْمَسْلُوكِ، وهو ثقبه الإبرة، وذلك مما لا يكون، فكذا ما يتوقف عليه، والخياط والمخيط ما يخاط به، كالحزام والمحزم، ﴿وَكَذَلِكَ﴾ ومثل ذلك الجزاء الفطيع ﴿بِحَزَى الْمُجْرِمِينَ﴾^(٥).

(١) ينظر: الكامل للهدلي / ٥ / ٣٢٧.

(٢) قراءة أبي حيوة وأبي السمال وأحمد بن حنبل وابن محيصة وفتادة في المصدر السابق. يراجع: شواذ القراءات للكرماني ١٨٦، إعراب القراءات الشواذ ١ / ٥٤٠.

(٣) ينظر: المعجم الاشتقاقي [س. م. م.] ٢ / ١٠٨٩.

(٤) إعراب القراءات الشواذ ١ / ٥٤٠.

(٥) ينظر: تفسير البيضاوي ٣ / ١٣.

الموضع الحادي والعشرون: ﴿وَتَأَلَّه﴾ في قوله تعالى: ﴿وَتَأَلَّه﴾
 لِأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ بَعْدَ أَنْ تَوَلَّوْا مُدْبِرِينَ ﴿ [الأنبياء: ٥٧].
 قرأ الإمام أحمد بن حنبل (وَبِاللَّهِ لِأَكِيدَنَّ) بالباء، وهي قراءة شاذة^(١).

التوجيه: الباء هي أصل حروف القسم، إذ تدخل على الظاهر والمضمر، وَيُصْرِّحُ بفعل القسم معها وَيُحَدِّفُ، والتاء بدل من الواو كما في تجاه، والواو قائمة مقام الباء للمناسبة بينهما، من حيث كونهما شفويتين، ومن حيث أن الواو تفيد معنى قريباً من معنى الإلصاق على ما ذكره كثير من النحاة .

والذي يقتضيه النظر إنه ليس شيء من هذه الأحرف أصلاً لآخر، وفرق بعضهم بين الباء والتاء بأنَّ في التاء المثناة زيادة معنى، وهو التعجب، وكان التعجب هنا من إقدام إبراهيم عليه السلام على أمر فيه مخاطرة^(٢)، ونصوص النحاة أنَّ التاء يجوز أن يكون معها تعجب، ويجوز أن لا يكون، واللام هي التي يلزمها التعجب في القسم، وفرق آخرون بينهما استعمالاً بأن التاء لا تستعمل إلا مع اسم الله الجليل أو مع ربّ مضافاً إلى الكعبة على قلة^(٣).

(١) قراءة معاذ بن جبل رضي الله عنه وأحمد بن حنبل . ينظر: الكامل للذهلي ٥ / ٥٢١، شواذ القراءات للكرماني ٣١٨، روح المعاني ١٧ / ٦١ .

(٢) قال الإمام الفخر الرازي: " والتاء فيها زيادة معنى وهو التعجب، كأنه تعجب من تسهيل الكيد على يده؛ لأن ذلك كان أمراً مقنوطاً منه لصعوبته ".
 مفاتيح الغيب ٢٢ / ١٥٧-١٥٨ .

(٣) ينظر: روح المعاني ١٧ / ٦١ .

معنى الآية الكريمة: ﴿وَتَأَلَّه لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ أي: لأمكرن بها، وأجتهد في كسرهما، وفيه إيذان بصعوبة الانتهاز، وتوقفه على الحيل والسياسة، وذلك الكيد ﴿بَعْدَ أَنْ تَوَلَّوْا مُدْبِرِينَ﴾ بعد ذهابكم عنها إلى عبيدكم، قال مجاهد: إنما قاله سرّاً، ولم يسمعه إلا رجلٌ فأفشاه عليه، وقال: سمعت فتى يذكرهم، وقال السدي: كان لهم في كل سنة مجمعٌ وعيّدٌ، فإذا رجعوا من عيدهم دخلوا على أصنامهم فسجدوا لها، وقال أبو إبراهيم: يا إبراهيم لو خرجت معنا إلى عيدنا لأعجبك، فخرج إلى بعض الطريق، وقال: إني سقيم أشتكي رجلي، فلما مضوا نادى في آخرهم - وقد بقي ضعفاء الناس - : (تأله لأكيدَنَّ أصنامكم بَعْدَ أَنْ تَوَلَّوْا مُدْبِرِينَ) فسمعوه، ثم دخل بيت الأصنام، فوجد طعاماً كانوا يضعونه عندها للبركة، فإذا رجعوا أكلوه، فقال: ﴿أَلَا تَأْكُلُونَ﴾ [الصفات: ٩١]؟ استهزأ بها، فلم يجبه أحد، فقال: ﴿مَا لَكُمْ لَا نُنْطِقُونَ﴾ [الصفات: ٩٢] ﴿فَرَاغَ﴾ مال ﴿عَلَيْهِمْ صَرِيحاً بِالْيَمِينِ﴾ [الصفات: ٩٣]^(١).

الموضع الثاني والعشرون: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ نُنَبِّئُهُمُ الْآخِرِينَ﴾ [المرسلات: ١٧].

قرأ الإمام أحمد بن حنبل (نُتَبِّئُهُمُ) بإسكان العين^(٢)، وهي شاذة^(٣).

(١) البحر المديد ٤ / ٣٥٥ .

(٢) ينظر: الكامل للهللي ٦ / ٣٥٣ .

(٣) قراءة الزعفراني وأبي حيوة وأحمد بن حنبل ونعيم عن أبي عمرو في المصدر السابق. يراجع: المحتسب ٢ / ٣٤٦ .

التوجيه: لسكون العين وجهان: الأول: أن يكون أصله الرفع على الاستئناف كقراءة الجماعة، فأسكن العين استثقلاً لتوالي الحركات، والثاني: أن يكون مجزوماً بالعطف على (نُهَلِك) في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نُهَلِكِ الْأَوَّلِينَ﴾ [المرسلات: ١٦] قبله، كقولك: ألم تزرني ثم أعطك؟، كقولك: فأعطك، ألم أحسن إليك ثم أوأل ذلك عليك؟، فيكون معنى هذه القراءة أنه يريد قومًا أهلكهم الله - سبحانه - بعد قوم قبلهم على اختلاف أوقات المرسلين إليهم شيئًا بعد شيء، فلما ذكر ما تقضى على اختلاف الأوقات فيه قال تعالى مستأنفًا: ﴿كَذَلِكَ نَفَعُ الْمُجْرِمِينَ﴾ [المرسلات: ١٨] فيكون المجرمون هنا من نُهَلِكُهُ من بعد، وقد يجوز أن يُعْنَى بالمجرمين: من مضى منهم ومن يأتي فيما بعد، المعنيان جميعاً متوجَّهان^(١).

قال ابن عجيبة: ﴿أَلَمْ نُهَلِكِ الْأَوَّلِينَ﴾ كقوم نوح وعاد وثمود؛ لتكذبيهم بذلك اليوم ﴿ثُمَّ نُنْعِمُهُمُ الْآخِرِينَ﴾ أي: ثم نفعلُ بأمثالهم من الآخريين مثل ما فعلنا بهم؛ لأنهم كذبوا مثل تكذبيهم، و ﴿ثُمَّ﴾ وما بعده: استئناف، تهديد لأهل مكة، وقرئء بالجزم عطف على (نُهَلِكِ)، فيكون المراد بـ ﴿الْآخِرِينَ﴾ المتأخرين هلاكًا من المذكورين، كقوم لوط وشعيب وموسى، ﴿كَذَلِكَ﴾ أي: مثل ذلك الفعل الفطيع ﴿نَفَعُ الْمُجْرِمِينَ﴾ أي: بكل من أجرم من كل أمة^(٢).

(١) ينظر: المصدر السابق .

(٢) ينظر: البحر المديد ٨ / ٢٠٨ .

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين . وبعد

فقد جمعت في هذا البحث اختيار الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله - في القراءات من كتاب الكامل للإمام الهذلي رحمه الله، وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها ما يأتي:

١- عناية الإمام أحمد بن حنبل بالقرآن الكريم، فهو قارئ ماهر عارف بأصول القراءة واختلاف القراء .

٢- يعتبر الإمام أحمد من القراء الأوائل، فقد عاصر ثلاثة من القراء العشرة، وهم الكسائي ويعقوب وخلف العاشر .

٣- قراءة الإمام أحمد بن حنبل هي قراءة شيخه يحيى بن آدم عن شعبة عن عاصم، لكنه خالفه في بعض المواضع .

٤- بلغ عدد القراءات التي خالف فيها الإمام أحمد شيخه تسعاً وثلاثين قراءة، وهي التي يصدق تسميتها باختيار الإمام أحمد .

٥- تنقسم القراءات إلى اختارها الإمام أحمد إلى موافقة للمتواتر، وإلى شاذة لم يقرأ بها في المتواتر .

٦- لم ينص الإمام أحمد على علة اختياره للقراءات .

٧- اختيار الإمام أحمد في القراءات من الاختيارات الشاذة التي لا تجوز القراءة بها لكونها غير متواترة .

والحمد لله فاتحة كل خير وتمام كل نعمة

أهم المصادر والمراجع

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- الاشتقاق لابن دريد أبي بكر محمد بن الحسين بن دريد ، تح. عبد السلام هارون، ط. دار الجيل - بيروت - الأولى ١٤١١هـ = ١٩٩١م .
- ٣- أخلاق الوزيرين لأبي حيان علي بن محمد التوحيدي ، تح. محمد بن تاويت الطنجي، ط. دار صادر- بيروت - ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م .
- ٤- إرشاد العقل السليم أبي مسعود، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت .
- ٥- إعراب القراءات الشواذ للعكبري، تح. محمد السيد عزوز، ط. عالم الكتب - بيروت - الأولى ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م .
- ٦- البحر المحيط لأبي حيان، تح. عادل عبد المعبود، وعلى محمد معوض، ط ٢. دار الكتب العلمية، بيروت: ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م .
- ٧- البحر المديد لابن عجيبة، ط. دار الكتب العلمية - بيروت - الثانية ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م .
- ٨- بصائر ذوي التمييز لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تح. محمد علي النجار، ط. المجلس الأعلى للشتون الإسلامية - القاهرة: ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م .
- ٩- تاج العروس من جواهر القاموس للعلامة محمد مرتضى للزيدي، ط. مكتبة الحياة، بيروت .
- ١٠- التحرير والتنوير للشيخ محمد الطاهر بن عاشور، ط ٢. دار سحنون للنشر والتوزيع - تونس: ١٩٩٧م .
- ١١- تفسير البيضاوي "أنوار التنزيل وأسرار التأويل" لعبد الله بن عمر البيضاوي، تح. محمد عبد الرحمن المرعشلي، ط. دار إحياء التراث

- العربي - بيروت - الأولى ١٤١٨ هـ.
- ١٢- تفسير السعدي " تيسير الكريم الرحمن " لعبد الرحمن بن ناصر السعدي، تح. عبد الرحمن بن معلا اللويحق، ط. مؤسسة الرسالة - الأولى - ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠ م.
- ١٣- تفسير الشعراوي للشيخ محمد متولي الشعراوي، ط. مطابع أخبار اليوم - القاهرة - ١٩٩٧ م.
- ١٤- تفسير القرآن لأبي المظفر السمعاني، تح. ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس، ط. دار الوطن - الرياض - ١٤١٨ هـ = ١٩٩٧ م.
- ١٥- تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين، تح. أبي عبد الله حسين بن عكاشة، محمد بن مصطفى الكنز، ط. الفاروق الحديثة للطباعة القاهرة - الأولى - ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢ م.
- ١٦- تفسير القرآن العظيم لابن كثير، تح. سامي محمد سلامة، ط. دار طيبة للنشر والتوزيع - الثانية - ١٤٢٠ هـ = ١٩٩٩ م.
- ١٧- التفسير الوسيط للقرآن الكريم للإمام الأكبر أ. د/ محمد سيد طنطاوي، ط. مطبعة السعادة - القاهرة - الثانية، ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٧ م.
- ١٨- جامع البيان في تأويل القرآن للطبري، تح. أحمد محمد شاكر، ط. الرسالة - الأولى ١٤٢٠ هـ = ٢٠٠٠ م.
- ١٩- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، تح. هشام سمير البخاري، ط. دار عالم الكتب - الرياض - ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٣ م.
- ٢٠- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي، تح. محمد نبيل طريفي، وإميل بديع يعقوب، ط. دار الكتب العلمية - بيروت: ١٩٩٨ م.
- ٢١- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، تح. محمد علي النجار، ط.

المكتبة العلمية .

- ٢٢- الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي، تح. د. عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات - القاهرة - الأولى ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م .
- ٢٣- ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعه أبو سعيد الحسن السكري، تح. محمد حسن آل ياسين، ط ٢. مكتبة الهلال، بيروت، ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م .
- ٢٤- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شرح وتعليق د. محمد حسين، ط. مكتبة الأدب المطبعة النموذجية، القاهرة .
- ٢٥- ديوان امرئ القيس، اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي، ط. دار المعرفة - بيروت - الثانية ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م .
- ٢٦- ديوان جرير بن عطية بشرح محمد بن حبيب، تح. د. نعمان أمين طه، ط. دار المعارف - القاهرة - الثالثة .
- ٢٧- ديوان شعر عبد الله بن الزبيري د. يحيى الجبوري، ط. مؤسسة الرسالة - بيروت - الثانية ١٤٠١هـ = ١٩٨١م .
- ٢٨- ديوان الهدلين، ط. دار الكتب المصرية - القاهرة - الثانية ١٩٩٥م .
- ٢٩- روح البيان لإسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت .
- ٣٠- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم لشهاب الدين محمود الألوسي البغدادي، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت .
- ٣١- الزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري، تح. حاتم الضامن، ط. مؤسسة الرسالة - بيروت - الأولى ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م .
- ٣٢- زهرة التفاسير لأبي زهرة محمد بن أحمد بن مصطفى، ط. دار الفكر

العربي.

٣٣- السلسلة الصحيحة للألباني "سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها محمد ناصر الدين الألباني"، ط. مكتبة المعارف، الرياض .

٣٤- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، ط ١. مكتبة المعارف - الرياض: ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠١ م .

٣٥- سنن الترمذي لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تح. أحمد محمد شاكر وآخرون، ط. دار إحياء التراث العربي، - بيروت .

٣٦- سنن أبي داود للحافظ سليمان بن الأشعث السجستاني، تح. محمد محيي الدين عبد الحميد، ط. المكتبة العصرية - صيدا - بيروت .

٣٧- سنن سعيد بن منصور، تح. سعيد بن عبد الله آل حميد ، ط. دار العصيمي - الرياض - الأولى ١٤١٤ هـ.

٣٨- السنن الكبرى للإمام البيهقي، ط. دار الفكر، بيروت.

٣٩- سنن ابن ماجة للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تح. محمد فؤاد عبد الباقي، ط. دار الفكر، بيروت.

٤٠- سير أعلام النبلاء للإمام الذهبي، تح. شعيب الأرنؤوط، و محمد نعيم العرقسوسي، ط ٣. الرسالة - بيروت : ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م .

٤١- شرح أبيات سيوبه للسيرافي، تح. د. محمد علي هاشم، ط. مكتبة الكليات الأزهرية - دار الفكر - القاهرة ١٩٧٤ م .

٤٢- شرح مشكل الآثار لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تح. شعيب الأرنؤوط، ط ١: الرسالة، بيروت : ١٤١٥ هـ = ١٩٩٤ م .

٤٣- شرح النووي على صحيح مسلم "المنهاج شرح صحيح مسلم بن حجاج النووي، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت : ١٣٩٢ هـ .

- ٤٤- شواذ القراءات للكرماني من علماء القرن السادس، تح. د. شمران العجيلي، ط. مؤسسة البلاغ، بيروت.
- ٤٥- صحيح البخاري "الجامع المسند الصحيح المختصر" محمد بن إسماعيل البخاري، تح. محمد زهير بن ناصر، ط. دار طوق النجاة - الأولى ١٤٢٢ هـ.
- ٤٦- صحيح سنن أبي داود للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، ط. مؤسسة غراس - الكويت - الأولى ١٤٢٣ هـ=٢٠٠٢ م.
- ٤٧- صفوة التفاسير محمد علي الصابوني، ط. دار القرآن الكريم - بيروت - الرابعة ١٤٠٢ هـ=١٩٨١ م.
- ٤٨- طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى، تح. د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط. الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية.
- ٤٩- العقد الفريد لأبي عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، تح. د. مفيد محمد قميحة، ط. دار الكتب العلمية - بيروت - الأولى ١٤٠٤ هـ=١٩٨٣ م.
- ٥٠- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني، ط. دار المعرفة - بيروت - الأولى ١٤١٤ هـ.
- ٥١- فتح القدير للشوكاني، ط. دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت - الأولى ١٤١٤ هـ.
- ٥٢- فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه لأبي محمد الحسن الأعرابي الأسود الغندجاني، تح. د. محمد علي سلطان، ط. دار النبراس ١٤٠٠ هـ=١٩٨٠ م.
- ٥٣- الكامل في القراءات الخمسين لأبي القاسم يوسف بن جبارة الهدلي،

- تح. د. عمر يوسف حمدان وزميلته، ط. جامعة طيبة - المدينة المنورة
- الأولى ١٤٣٦هـ = ٢٠١٥م.
- ٥٤-الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لأبي
القاسم الزمخشري، تح. عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد
معوض، ط١. مكتبة العبيكان - الرياض : ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م .
- ٥٥-الكشف والبيان الثعلبي، تح. أبي محمد الطاهر بن عاشور، ط. دار
إحياء التراث العربي - بيروت - ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م .
- ٥٦-اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري، تح. غازي مختار
طليمات، ط. دار الفكر - دمشق - الأولى ١٩٩٥م .
- ٥٧-اللباب في علوم الكتاب لعمر بن عادل الحنبلي، تح. عادل عبد
الموجود وزملائه، ط١ دار الكتب العلمية، بيروت: ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.
- ٥٨-مجموع فتاوى ابن تيمية، تح. أنور الباز، عامر الجزار، ط. دار الوفاء،
الثالثة ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.
- ٥٩-المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني،
تح. علي النجدي ناصف وزملائه، ط. المجلس الأعلى للشئون
الإسلامية - القاهرة - ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م .
- ٦٠-المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن علي بن سيده، تح. د. عبد
الحميد هندراوي، ط١. دار الكتب العلمية : ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م .
- ٦١-المستطرف في كل فن مستظرف لشهاب الدين محمد بن أحمد
الأبشي، تح: د. مفيد قميحة، ط٢. دار الكتب العلمية، بيروت: ١٩٨٦م.
- ٦٢-مسند أبي يعلى لأحمد بن علي بن المشنى أبي يعلى الموصلي، تح. د.
محفوظ الرحمن زين الله، ط. دار مأمون للتراث - دمشق - الأولى
١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م .

- ٦٣- معالم التنزيل في تفسير القرآن للبغوي، تح. محمد عبد النمر وزملائه، ط. دار طيبة للنشر والتوزيع، الرابعة ١٤١٧هـ=١٩٩٧م.
- ٦٤- معاني القرآن للفراء، تح. إبراهيم شمس الدين، ط. دار الكتب العلمية - بيروت - الأولى ١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م.
- ٦٥- معاني القرآن للنحاس، تح. محمد علي الصابوني، ط. أم القرى، الأولى ١٤٠٩هـ=١٩٨٨م.
- ٦٦- المعجم الكبير للحافظ سليمان بن أحمد الطبراني، تح. حمدي عبد المجيد، ط. مكتبة العلوم والحكم - الموصل: ١٤٠٤هـ=١٩٨٣م.
- ٦٧- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي لأحمد بن محمد بن علي الفيومي، ط. المكتبة العلمية، بيروت.
- ٦٨- المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل لأبي محمد عبد الله بن قدامة المقدسي، ط. دار الفكر - بيروت - الأولى ١٤٠٥هـ.
- ٦٩- مفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي، ط. دار الكتب العلمية - بيروت - الأولى ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.
- ٧٠- المقصد الأرشدي في ذكر أصحاب أحمد لبرهان الدين إبراهيم بن مفلح، تح. د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط. الرشد - الرياض - الأولى ١٤١٠هـ=١٩٩٠م.
- ٧١- المقنع في رسم مصاحف الأمصار لأبي عمرو الداني، تح. محمد الصادق قمحاوي، ط. مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
- ٧٢- منار الهدى في بيان الوقف والابتداء للأشموني، تح. عبد الرحيم الطرهوني، ط. دار الحديث، القاهرة ٢٠٠٨م.
- ٧٣- الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب، ط. جامعة الشارقة، بإشراف د. الشاهد البوشيخي، الأولى ١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م.